الاستعمال اللغوي القبيح عند ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) "دراسة نحوية"

دكتور/ صالح بن مطلق بن سعد المالكي
أستاذ اللغة العربية المساعد بقسم الدراسات العامة
معهد اللغة الإنجليزية والسنة التحضيرية – ينبع
المملكة العربية السعودية

الملخص:

تناول هذا البحث الموسوم بـ(الاستعمال اللغوي القبيح عند ابن السراج في كتابه الأصول في النحو–دراسة نحوية) بالدراسة والمناقشة المسائل التي حكم عليها ابن السراج بالقبح، وتضمن البحث: الاستعمالات القبيحة الممتنعة، والاستعمالات القبيحة الجائزة.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واقتضت طبيعة البحث أن ينتظم في مقدمة، وتمهيد تضمن مطلبين: الأول: ابن السراج وكتابه (الأصول)، والثاني: مفهوم القبح لغةً واصطلاحًا، وثلاثة مباحث: المبحث الأول: مسائل القبيح غير الجائز، والمبحث الثاني: مسائل القبيح الجائز، والمبحث الثالث: منهج ابن السراج في تقبيحه، وتضمن مطلبين: المطلب الأول: أسباب القبح، والمطلب: مرادفاته عنده، ثم خاتمة تضمنت أبرز نتائج وتوصيات الدراسة، ومن أبرز النتائج التي توصل لها البحث:

١– كثرة ظاهرة التقبيح عند ابن السراج، بنوعيه الجائز وغير الجائز، مما يعكس عنايته بتقويم الاستعمالات اللغوية وتوجيهها، والإرشاد إلى الاستعمال الصحيح حفاظا على فصاحة اللغة وسلامتها مما يشوبها.

٢– عنايته بأصول النحو وأدلته الإجمالية وخاصة السماع والقياس، وجعلها معيارا دقيقا في تقبيحه لتلك الاستعمالات التي خرجت عن النظام اللغوي المألوف.

تلاها ثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: اللغة – القبح – ابن السراج – الأصول.

Summary:

This research, which is characterized by the ugly linguistic use of Ibn al-Sarraj in his book principles in grammar - a grammatical study), dealt with the study and discussion of the issues that were judged by Ibn Al-Sarraj to be ugly, and included the research: Ugly abstinence uses and allowed ugly uses.

The research was based on the descriptive approach and the analytical approach, and the nature of the research required to be organized in an introduction, and a prelude included two requirements: The first: Ibn Al-Serraj and his book (Principles), the second: The concept of ugliness language and terminology, and three topics: The first topic: The issues of ugly abstinence uses, and the second topic: The issues of allowed ugly uses, and the third topic: Ibn al-Sarraj's approach to his ugliness, and comprised two requirements: The first requirement: The causes of ugliness, and the requirement: Its synonyms, and then the conclusion included the most prominent findings and recommendations of the study, and the most prominent findings of the research:

١- The phenomenon of ugliness in Ibn Al-Sarraj, both abstinence and allowable, which reflects his care to evaluate and guide linguistic uses, and guidance to the correct use in order to preserve the eloquence and integrity of the language.

٢- He took care of the principles of grammar and its overall evidence, especially hearing and measurement, and made it an accurate criterion in his uglifying of those uses that deviated from the familiar linguistic system.

Then there are the sources and references.

Keywords: Language - Ugliness – Ibn Al-Serraj - Principles.

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

اهتم النحاة منذ بدء الدراسات النحوية برصد الاستعمالات اللغوية وتحليلها، و توجيهها، والحكم عليها بأحكام تبين مدى صح هذه الاستعمالات من ضعفها، وفق أصول ساروا عليها؛ كالسماع والقياس والإجماع وغيرها، وأفرز هذا المنهج ما يسمى بالحكم النحوي الذي يصدر تجاه تلك الاستعمالات، وقسمه السيوطي إلى ستة أقسام: الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء[(١)].

وهذا البحث يسلط الضوء على مصطلح القبح عند ابن السراج في كتابه: الأصول في النحو، مستعرضًا الاستعمالات اللغوية التي حكم عليها المصنف بالقبح، ومبينًا منهجه الذي سار عليه في تقبيحه تلك الاستعمالات.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

دفع لاختيار هذا الموضوع أمران:

أحدهما: مكانة ابن السراج بين العلماء، والقيمة العلمية الكبيرة لكتابه (الأصول في النحو).

والآخر: تسليط الضوء على أحد أهم الأحكام النحوية التي حكم بها ابن السراج على بعض الاستعمالات اللغوية، وهو (القبح)، ومعرفة المراد بهذا المصطلح عنده، وعرض الاستعمالات التي حكم عليها بهذا الحكم، ودراستها دراسة نحوية.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق جملة من الأهداف منها:

١- معرفة المراد بالقبح ودلالاته عند ابن السراج.

٢- دراسة المسائل والاستعمالات اللغوية التي حكم عليها بالقبح.

٣- استنباط منهجه في تقبيح هذه الاستعمالات اللغوية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس:

ما المراد بالقبح عند ابن السراج؟ وما الاستعمالات اللغوية التي حكم عليها بالقبح؟ وما منهجه في ذلك؟

(١) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "الاقتراح في أصول النحو". تحقيق عبد الحكيم عطية، (ط٢، دمشق: دار البيروتي، ٢٠٠٦م): ٣٠.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث دراسة تناولت موضوع الاستعمال القبيح عند ابن السراج، إلا أنه وقف على بعض الدراسات التي تناولت القبح عند بعض أئمة النحو المتقدمين على ابن السراج، وهي:

- ظاهرة القبح في كتاب سيبويه: لأحمد عبد اللاه البحبح، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة عدن، ٢٠١١م.
- الاستعمال اللغوي القبيح–دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه: د.جزاء محمد المصاروة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٥، صيف ٢٠١٥م.
- المحكوم عليه بالقبح عند الفراء في كتابه (معاني القرآن)–دراسة نحوية: د.هدى بنت سليمان السراء، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ٢٠١٦م.
- الاستعمال اللغوي القبيح في تراكيب العربية عند المبرد–دراسة في كتابه (المقتضب): د.أسامة محمد عطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.

وأبرز ما تتفق فيه هذه الدراسات هو تحديد دلالات القبح عند هؤلاء العلماء، والعناية بهذا الحكم في توجيه الاستعمالات اللغوية، إلا أنها تختلف من حيث تناول كل عالم للاستعمالات التي حكم عليها بالقبح؛ إذ لا يخلو من موافقة بعضهم البعض، وكذلك تفرد كل منهم بتقبيح بعض الاستعمالات.

وجاء هذا البحث ليقف على الاستعمالات اللغوية القبيحة عند ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو)، مع مناقشتها وعرضها على آراء النحاة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن ينتظم في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

وتشمل المقدمة على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

التمهيد وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن السراج، وأهمية كتابه (الأصول في النحو).

المطلب الثاني: بيان المراد بالقبح في المعنى اللغوي والاصطلاحي.

المبحث الأول: الاستعمال القبيح غير الجائز.

وفيه إحدى عشرة مسألة.

المبحث الثاني: الاستعمال القبيح الجائز.

وفيه أربع مسائل.

المبحث الثالث: منهج ابن السراج في تقبيحه لبعض الاستعمالات اللغوية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب القبح عند ابن السراج.

المطلب الثاني: مرادفات القبح عند ابن السراج.

الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

ثبت المصادر والمراجع.

منهج الحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ من خلال وصف الاستعمالات اللغوية التي قبحها ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو)، وعرضها عرضًا منهجيًا، وتحليلها لتحديد خصائصها، للوصول إلى النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

التمهيد

المطلب الأول: التعريف بابن السراج، وأهمية كتابه (الأصول في النحو)

أولا: التعريف بابن السراج[1] :

أ- اسمه ونسبه ونشأته ووفاته:

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي النحوي المعروف بابن السراج، والسراج نسبة إلى صناعة سروج الخيل، ولد في بغداد إلا أنه لم تعلم سنة ولادته، وفيها نشأ وترعرع وتلقى تعليمه فيها إلى أن أصبح فيما بعد إمام النحاة في عصره وفيها توفي سنة ٣١٦ للهجرة.

ب- شيوخه:

بالنظر إلى كتب التراجم التي ترجمت لابن السراج نلحظ أنها اقتصرت على أبرز شيوخه وهو المبرد، إمام نحاة البصرة في زمانه، إذ كان أحدث تلاميذه سِنا، وكان المبرد يميل إليه ويقربه، لفطنته وحدة ذكائه، حتى صار من أكابر أصحابه، حيث أخذ عنه العلم والأدب، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وصحبه إلى أن مات[2] .

وقد نقل بعض تلاميذه عنه أنه تتلمذ على عدد من المشايخ من أبرزهم: أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر (ت٣٨٠ه)، وأبو سعيد السكري (ت ٣٩٠ه)، وأبو العباس ثعلب (ت ٣٩١ه)، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري[3] .

ج-تلاميذه:

بلغ ابن السراج المكانة العالية في العلم، وتصدر للتدريس، وصار خليفة شيخه المبرد بعد وفاته، فتتلمذ على يديه كثير من طلاب العلم، وأخذ عنه جماعة من الأعيان، ومن أبرزهم:

---

(١) ينظر في ترجمته: محمد بن الحسن الزبيدي. "طبقات النحويين واللغويين"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، القاهرة: محمد سامي أمين الخانجي، ١٩٥٤م): ١١٢؛ ومحمد بن إسحاق بن النديم. "الفهرست"، ضبطه وشرحه د.يوسف الطويل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م): ٩٢؛ وعلي بن يوسف القفطي. "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦م)، ٣: ١٤٥؛ وعبد الرحمن بن محمد الأنباري. "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط، القاهرة: دار نهضة مصر، د.ت): ١٨٦؛ وعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني. "إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين"، تحقيق د.عبد المجيد دياب، (ط١، السعودية: شركة الطباعة العربية السعودية، ١٩٨٦م): ٣١٣؛ وخليل بن أيبك الصفدي. "الوافي بالوفيات"، تحقيق أحمد الأرناؤوط؛ وتركي مصطفى، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م)، ٣: ٤٨٦ وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٤م)، ١: ١٠٩؛ وعبد الحي بن أحمد بن العماد. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، (د.ط، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر"، ١: ٢٧٣.

(٢) ينظر: القفطي، "إنباه الرواة"، ٣: ١٤٨.

(٣) ينظر: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. "أمالي الزجاجي"، تحقيق عبد السلام هارون، (ط٢، بيروت: دار الجيل،١٩٨٧م): ١١٠؛ والحسن بن أحمد الفارسي. "المسائل العسكريات في النحو العربي"، تحقيق د.علي المنصوري، (ط٢، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢م): ١٩٦؛ والحسن بن أحمد الفارسي. "المسائل الحلبيات"، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٧م): ٢٧٧؛ وعثمان بن جني الموصلي. "سر صناعة الإعراب"، تحقيق د.حسن هنداوي، (ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م)، ١: ٢٨٠؛ وياقوت بن عبد الله الحموي، "معجم الأدباء"، تحقيق إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، ٢: ٨٢٠.

أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧ه)[١]، وأبو علي القالي (ت٣٥٦ه)[٢]، وأبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨ه)[٣]، وأبو منصور الأزهري (ت٣٧٠ه)[٤]، وأبو القاسم الآمدي (ت٣٧١ه)[٥]، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧ه)[٦]، وأبو الحسن الرماني (ت٣٨٤ه)[٧].

د-آثاره العلمية:

ترك ابن السراج العديد من الآثار التي تدل على تفننه وسعة علمه في مختلف الفنون لا سيما علم النحو، إلا أنَّ أغلبها في حكم المفقود، ومن أبرزها:

احتجاج القراء، الاشتقاق، الأصول في النحو، جمل الأصول، الخط، الرياح والهواء والنار، شرح كتاب سيبويه، الشكل والنقط، الشعر والشعراء، العروض، المواصلات والمذكرات، الموجز، الهجاء[٨].

هـ-مكانته العلمية:

نشأ ابن السراج في بيئة علمية، تزخر بالعلماء وطلبة العلم، مما شجعه على مزاحمتهم في كسب العلوم عن أكابر العلماء، فصحب المبرد زمنًا طويلًا وأفاد منه العلم والأدب، وكان لهذه الملازمة مع ما يتمتع به من فطنة وذكاء وحرص على العلم أكبر الأثر في تكوين شخصيته العلمية، وبرع في علم النحو، وعكف على كتاب سيبويه قراءة وتدريسًا، حتى بلغ من الشهرة مبلغًا، وانتهت إليه الرياسة في النحو[٩].

وقد عرف العلماء مكانته، وانزلوه منزلة رفيعة، وأثنوا عليه ثناء عطرًا؛ قال ابن الأنباري: "كان أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحو المشهورين"[١٠].

وقال ابن خلكان: "كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله، وجلالة قدره في النحو والآداب"[١١].

ونعته الذهبي بإمام النحو، ومن انتهى إليه علم اللسان[١٢].

---

(١) ينظر: ابن الأنباري، "نزهة الألباء" ص٢٢٧.

(٢) ينظر: الحموي، "معجم الأدباء"، ٢: ٧٢٩.

(٣) ينظر: القفطي، "إنباه الرواة"، ١: ٣٤٨.

(٤) ينظر: الحموي، "معجم الأدباء"، ٥: ٢٣٢٢.

(٥) ينظر: السيوطي، "بغية الوعاة"، ١: ١٥٠٠.

(٦) ينظر: الحموي، "معجم الأدباء"، ٢: ٨١١.

(٧) ينظر: ابن الأنباري، الأنباري، "نزهة الألباء": ١٨٦.

(٨) ينظر: ينظر: ابن النديم، "الفهرست"، ١: ٩٣؛ والقفطي، "إنباه الرواة"، ٣: ١٤٩؛والسيوطي، "بغية الوعاة"، ١: ١٠١.

(٩) ينظر: القفطي، "إنباه الرواة"، ٣: ١٤٨.

(١٠) ابن الأنباري، "نزهة الألباء": ١٨٦.

(١١) أحمد بن محمد بن خلكان. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م)، ٤: ٣٣٩.

(١٢) ينظر: محمد بن أحمد الذهبي. "سير أعلام النبلاء"، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ١٤: ٤٨٣.

ثانيًا: أهمية كتاب (الأصول في النحو):

يُعد كتاب «الأصول في النحو» مصدرًا من المصادر الأصلية في النحو العربي؛ لما له من أهمية كبيرة بين كتب النحو العربية، وقد عدَّه القدماء في الرتبة والفضل بعد «الكتاب» لسيبويه، و«المقتضب» للمبرد.

وفي الثناء على هذا الكتاب يقول الزبيدي: "وله كتب في النحو مفيدة، منها كتاب في أصول النحو، هو غاية من الشرف والفائدة"(١).

كما نوَّه به ابن الأنباري وأثنى عليه بقوله: "وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول؛ فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"(٢).

وقال عنه ياقوت الحموي: "وله من المصنفات: كتاب الأصول، وهو أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"(٣).

حتى قيل عنه: "ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله"(٤).

المطلب الثاني: بيان المراد بالقبح في المعنى اللغوي والاصطلاحي

أولًا: المعنى اللغوي للقُبح:

لم يذكر علماء اللغة تعريفًا مفصلًا للقُبح، وإنما اكتفوا بذكر نقيضه فأشاروا إلى أنه ضد الحسن في كل شيء(٥).

ولعل السبب في عدم تفصيلهم لمعنى القبح والاكتفاء بذكر النقيض هو معرفته بالفطرة، فكما أن الحسن ملائمًا للطبع، فإن كل ما كان منافرًا للطبع فهو قبيح.

ثانيًا: المعنى الاصطلاحي للقبح:

لم يختلف الأمر كثيرًا في المعنى الاصطلاحي لهذا الحكم، حيث جاءت تعريفاته مفتقرة للدقة والتفصيل، ففي تعريفات الجرجاني: "القبيح هو ما يتعلق بالذم في العاجل، والعقاب في الآجل"(٦)، ويبدو أن هذا التعريف مقتصر على الجانب الشرعي فقط.

---

(١) الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين": ١١٢.

(٢) ابن الأنباري، "نزهة الألباء": ١٨٦.

(٣) الحموي، "معجم الأدباء"، ٦: ٢٥٣٥.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي. "العين"، تحقيق د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، (ط١، بيروت: منشورات الأعلميّ للمطبوعات، ١٩٨٨م)، ٣: ٥٣؛ ومحمد بن أحمد الأزهري. "تهذيب اللغة"، تحقيق: مجموعة من المحققين، (د.ط، مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، دار القومية العربية للطباعة، ١٩٦٤م)، ٤: ٧٥؛ وإسماعيل بن حماد الجوهري. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عطار، (ط٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م)، ١: ٣٤٥.

(٦) علي بن محمد الجرجاني. "التعريفات"، (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.١٧٨): ٤٧.

أما في الجانب اللغوي فقد عرف سيبويه القبح بتعبير دقيق ثم أورد أمثلة عليه؛ وذلك في باب: (الاستقامة من الكلام والإحالة) في حديثه عن المستقيم القبيح من الكلام، فقال: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"، فعرَّف المستقيم القبيح "بأنه وضع اللفظ في غير مواضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك"[(١)].

فالقبح عند سيبويه هو اضطراب الترتيب بين أجزاء الكلام، وانحراف الاستعمال اللغوي في البنية التركيبية، عن الاستعمال اللغوي الفصيح.

وبالنظر إلى القبح عند ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) نجده لا يخرج عن مفهومه عند سيبويه؛ إذ القبح عنده يطلق على ما خالف القاعدة المطردة، أو كان ضعيفًا في القياس، أو جاء مخالفًا لأصل من أصول العربية.

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. "الكتاب"، تحقيق عبد السلام هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ١: ٢٥.

المبحث الأول: الاستعمال القبيح غير الجائز، وفيه إحدى عشرة مسألة

المسألة الأولى: عدم جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم وإقامة الصفة مقامه إذا كانت فعلًا

قال ابن السراج: "وكان الكسائي يجيز: نعم الرجل يقوم، وقام عندك، فيضمر، يريد: نعم الرجلُ رجلٌ عندك، ونعم الرجلُ رجلٌ قام، ويقوم، ولا يجيزه مع المنصوب، لا يقول: نعم رجلًا قام ويقوم، قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز؛ من قِبَلِ أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم، وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة، وقد يستقبح ذلك في مواضع فكيف تقيم الفعل مقام الاسم، وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه"(١).

دراسة المسألة:

المخصوص بالمدح أو الذم هو المقصود بالمدح بعد (نِعْم)، أو بالذم بعد (بِئْس)، كما في نعم الرجل زيدٌ، وبئس الغلام عمرٌو، والمشهور في إعرابه أنه مبتدأ وما قبله من الفعل والفاعل جملة الخبر، أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو زيد(٢).

والأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلا أنه يجوز حذفه إذا جاء في اللفظ ما يدل عليه، أو يقوم مقامه، ويرى ابن السراج جواز حذف المخصوص وإقامة الصفة مقامه، شريطة ألا تكون الصفة فعلًا أو ظرفًا، فيجوز نحو: نعم الصديقُ حليمٌ كريمٌ، وبئس الصاحبُ عذولٌ خَذُولٌ، فإن كانت الصفة فعلًا أو ظرفًا فإن إقامتها مقام المخصوص من القبيح الذي لا يجوز، نحو: نعم الرجلُ يقوم، أو نعم الرجلُ عندك، خلافًا للكسائي الذي يجيز هذين الاستعمالين مع المرفوع، ويمنعه مع المنصوب، وتقدير الكلام عنده: نعم الرجلُ رجلٌ يقوم، ونعم الرجلُ رجلٌ عندك.

يعني أنه يُجيز الحذف بعد الاسم الظاهر المرفوع بِنعمَ، ولا يُجيز الحذف بعد الاسم المنصوب بعد (نِعمَ)، وعلل الفارسي للمنع بقوله: "فأما منعه في النصب فبين، وذلك أن (يقوم) يصير صفة للنكرة فيخلو الكلام من مقصود بالذم أو المدح مخصوص به، وإذا خلا عنه لم يجز، ولو زاد في الكلام مقصودًا بالمدح جازت المسألة"(٣).

---

(١) محمد بن السري بن بن السراج. "الأصول في النحو"، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ١: ١١٨-١١٩.

(٢) ينظر: يعيش بن علي بن يعيش. "شرح المفصل لابن يعيش"، (د.ط، دمشق: إدارة الطباعة المنيرية، د.ت)، ٧:١٣٤؛ وعلي بن مؤمن بن عصفور. "المقرب"، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، (ط١، د.ن، ١٩٧٢م)، ١: ٦٩؛ ومحمد بن الحسن الاستراباذي. "شرح كافية ابن الحاجب"، تصحيح وتذييل يوسف عمر، (ط٢، منشورات جامعة بنغازي، ١٩٩٦م)، ٤: ٢٥٤.

(٣) الفارسي، "المسائل البصريات"، ٢: ٨٣٨.

وبين أبو حيان هذه العلة بأسلوب أوضح إذ قال: "وعلة ذلك عنده بعد النكرة أنّ الاسم فاعل بنِعمَ، والفاعلُ لا يجوز حذفه وإقامة الفعل مقامه، وأمّا بعد المرفوع فإنه مبتدأ"[(١)].

أما ابن السراج الذي يرى بالمنع مطلقًا فالعلة عنده هي أن إقامة الصفة مقام الموصوف إذا كانت الصفة اسمًا غير مستحسن، وإذا كان كذلك وجب ألا يجوز إذا لم تكن اسمًا[(٢)]، وما ذهب إليه ابن السراج هو مذهب أكثر النحاة[(٣)].

وفصل ابن مالك في المسألة، فجعل الحذف غالبًا إذا كانت الصفة فعلًا والفاعل (ما)، نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾[البقرة، من الآية:٩٣]، وقليلًا إذا كان الفاعل غيرها[(٤)].

واستشهد بقول الشاعر[(٥)]:

لَبِئْسَ المَرْءُ قَدْ مُلِئَ ارْتِيَاعَا وَيَأْبَى أَنْ يُرَاعِيَ مَن يُرَاعَى

ووافق أبو حيان الكسائي في جواز نِعمَ الرجلُ يقوم، مستدلًا على ذلك بما جاء من الشعر[(٦)]؛ كما في قول الأخطل[(٧)]:

إلى خالدٍ حتى أُنِخْنَ بخالدٍ فنِعْمَ الفَتى يُرجَى ونِعْمَ المُؤَمَّلُ

المسألة الثانية: عدم جواز عطف الاسم على الفعل أو العكس

قال ابن السراج: "وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم وقاعدًا، وظننت عبد الله قاعدًا ويقوم. ترفع (يقوم) وأحدهما نسق على الآخر، ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح؛ من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم؛ لأن العطف أخو التثنية، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدان) فإنما معناه: زيد وزيد، فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لا ستغني عن العطف...فالتثنية نظير العطف، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: جاءني زيد وزيد، فحق الكلم التي يُعطف بعضها على بعض أن يكون متى اتفقت ألفاظها

---

(١) محمد بن يوسف أبو حيان. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، تحقيق د.حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٩٧م)، ١٠: ٩٨.

(٢) ينظر: الفارسي، "المسائل البصريات"، ٢: ٨٣٩.

(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ١٠: ٩٨؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحقيق أحمد شمس الدين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ٣: ٢٨.

(٤) ينظر: ومحمد بن عبد الله بن مالك. "شرح التسهيل"، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد المختون، (ط١، الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ٣: ١٩.

(٥) البيت من الوافر، ولم أقف على نسبته، وهو من شواهد ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ١٩؛ وأبي حيان، "التذييل والتكميل"، ١٠: ٩٨؛ ومحمد بن يوسف ناظر الجيش. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق أ.د.علي فاخر وآخرون، (ط١، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨م)، ٥: ٥٦٩.

(٦) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٠: ٩٧.

(٧) البيت من الطويل، وهو في: غياث بن غوث الأخطل. "ديوان الأخطل"، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م): ٢٧، وهو من شواهد: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٠: ٩٨؛ وعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق د. محمد كامل بركات، (د.ط، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠م)، ٢: ١٣٦.

جاز تثنيتها، وما ذكروا جائز في التأويل؛ لمضارعة (يَفْعَلُ) لـ(فاعل) وهو عندي قبيح؛ لما ذكرت لك"[(١)].

دراسة المسألة:

يرى ابن السراج عدم جواز عطف الاسم على الفعل، أو العكس، خلافًا لمن أجاز ذلك من النحويين، وعدَّه من القبيح الممتنع، وعلته في المنع قياس العطف على التثنية، وهو قياس على النظير، فكما يمتنع تثنية الفعل مع الاسم فكذلك يمتنع العطف بينهما.

إلا أنه أجاز العطف على تأويل المخالفين، حيث أوَّلُوا الفعل المضارع باسم الفاعل، فإذا صح التأويل انتفت المغايرة، وصح العطف بينهما؛ لأن الكلام يصبح في حكم: ظننت عبد الله قاعدًا وقائمًا، ولا إشكال في ذلك.

وما ذهب إليه ابن السراج مذهب المازني والمبرد والزجاج[(٢)].

أما جمهور النحويين فيجيزون العطف بين الاسم والفعل إذا سهل التأويل فيهما، فإذا صح تقدير الفعل بالاسم، والاسم بالفعل جاز العطف بينهما[(٣)].

وجواز العطف في هذه المسالة ليس على إطلاقه بل هو خاص بالفعل المضارع واسم الفاعل، فيجوز عطف اسم الفاعل على (يفعل)، وكذلك عطف (يفعل) على اسم الفاعل؛ لما بينهما من المشابهة في الاشتقاق والمعنى، وهذه المقاربة هي التي استحق بها الفعل المضارع الإعراب، واستحق بها اسم الفاعل الإعمال[(٤)].

فيصح عطف الفعل على الاسم وبالعكس إذا كان كل منهما في معنى الآخر[(٥)].

ومن شواهد العطف بينهما قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[الملك، من الآية:١٩][(٦)]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد، الآية:١٨][(٧)].

ومنه قول الشاعر[(٨)]:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بَعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

---

(١) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ١٨٤–١٨٥.

(٢) ينظر: محمد بن يزيد المبرد. "المقتضب"، تحقيق محمد عضيمة، (ط٣، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م)، ٤: ٣٨٧؛ ومحمد بن يوسف أبو حيان. "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق د. رجب محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م): ٢٠٢٢.

(٣) ينظر: هبة الله بن علي بن الشجري. "أمالي ابن الشجري"، تحقيق د.محمود الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م)، ٣: ٢٠٤–٢٠٥؛ وابن عصفور، "المقرب"، ١: ٢٢٩؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٨٣.

(٤) ينظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢: ٤٣٧.

(٥) ينظر: الاستراباي، "شرح الرضي على الكافية"، ١: ٣٠٣.

(٦) ينظر: أحمد بن محمد النحاس. "إعراب القرآن للنحاس"، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١م)، ٤: ٣١٠.

(٧) ينظر: محمود بن عمر الزمخشري. "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، تحقيق خليل مأمون، (بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٩م)، ٤: ٤٧٨؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١٠: ١٠٩.

(٨) البيت من الرجز، ولم أقف على نسبته، وهو من شواهد: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢: ٤٣٧؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٨٣، إبراهيم بن موسى الشاطبي. "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)"، تحقيق د.عياد الثبيتي، (د.ط، مكة المكرمة: مكتبة دار التراث، ١٩٩٦م)، ٥: ١٨٨.

فالتقدير: صافّات وقابضات، وإنّ الذين تصدّقوا وأقرضوا، ويقصد في أسوقها ويجور[(١)].

ولا يجوز عطف اسم الفاعل على (فَعَلَ)؛ لأنه لا مشابهة بينهما، إلا إذا قُرِّبَ (فَعَلَ) إلى الحال بـ"قد"، فإنه يجوز عطف اسم الفاعل عليه، كما في قول الراجز[(٢)]:

يَا رُبَّ بَيْضاءَ مِنَ العَوَاهِجِ أُمّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أوْ دَارج

والتقدير: حابٍ ودارج[(٣)].

وفصل السهيلي في المسألة حيث أجاز عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل، ويقبح عنده عطف الاسم على الفعل نحو مررت برجل يقوم وقاعد؛ والعلة عنده أن في عطف الفعل على الاسم المشتق منه إرجاع الفرع إلى الأصل؛ لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه، فالاسم معتمد على ما قبله، وإذا كان اسم الفاعل معتمدًا على عمل الفعل، جاز العطف، بخلاف عطف الاسم على الفعل[(٤)].

المسألة الثالثة: عدم جواز مباشرة الفعل لـ(أنْ) المخففة دون فاصل

قال ابن السراج: "واعلم أنه قبيح أن يلي (أنْ) المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضًا من الاسم نحو: (لا)، و(قد)، والسين، تقول: قد عرفت أن لا يقوم زيد، وأنْ سيقوم زيد، وأنْ قد قام زيد، كأنه قال: عرفت أنه لا يقوم زيد، وأنه سيقوم زيد، وأنه قد قام زيد، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل، من الآية:٢٠]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه، من الآية: ٨٩]...وأما قولهم: أما أنْ جزاك الله خيرًا، فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء، ولا يصلون إلى (قد) هنا ولا إلى السين"[(٥)].

---

(١) ينظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢: ٤٣٧؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٨٣؛ وعلي بن محمد الأشموني. "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، (تحقيق: طه سعد، المكتبة التوفيقية.)، ٣: ١٧٧.

(٢) البيت من الرجز، لجندب بن عمرو. ينظر: "ديوان الشماخ"، تحقيق صلاح الدين الهادي، (د.ط، مصر: دار المعارف، د.ت): ٣٦٣، وهو من شواهد: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢: ٤٣٨؛ ومحمد بن عبد الله بن مالك. "شرح الكافية الشافية"، تحقيق عبد المنعم هريدي، (ط١، مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي، ودمشق: دار المأمون، ١٤٢٠هـ)، ١٢٧٢؛ وعبد القادر بن عمر البغدادي. "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٩٧م)، ٤: ٢٣٨.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) ينظر: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. "نتائج الفكر في النحو"، تحقيق عادل عبد الموجود؛ وعلي معوض، (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م): ٢٤٨.

(٥) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ٢٣٩-٢٤٠.

دراسة المسألة:

من الأحكام المختصة بـ(أنَّ) الناسخة أنها إذا خُفِّفت لم تُهمل، بل عملها باقٍ، ولكن يجب في اسمها أن يكون ضميرًا مستترًا لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر؛ والعلة في بقاء عملها هو اختصاصها بالجملة الاسمية(١).

وأجاز سيبويه أن تلغى لفظًا وتقديرًا(٢)، والكوفيون يوجبون إبطال عملها إذا خففت، فلا تعمل لا في ظاهر ولا مضمر(٣).

ويجب في خبرها أن يكون جملة اسمية أو فعلية، فإن كان جملة اسمية جيء بها بعد الحرف مباشرة ولا يشترط فيها عوض ولا فاصل؛ لأنها جاءت على القياس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس، من الآية:١٠]، ولا يعني هذا عدم جواز الفصل، بل يجوز فيها الفصل بالأدوات، نحو: علمتُ أنْ لا عالم إلا زيد(٤)، وفي القرآن الكريم: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[هود، من الآية:١٤].

أما إذا كان الخبر جملة فعلية فيرى ابن السراج أنه لا بد من فاصل يفصل بين (أنْ) المخففة وبين الفعل، فلا يجوز أن يليها مباشرة، فهو عنده من القبيح غير الجائز، ويكون ذلك الفاصل عوضًا عن الحذف الذي وقع عليها، وهو حذفان: أحد النونين، واسمها المضمر، وكذلك كراهية أن يليها ما لم يكن يليها مثقلة وهو الفعل، فهاتان علتان اعتل بهما لوجوب الفاصل بين (أنْ) المخففة والفعل وهما علة العوض وعلة الكراهية.

وذكر بعض الأدوات التي تكون للفصل وهي: (لا)، و(قد) والسين، ويلحق بها (سوف)، نحو: علمت أنْ ستقوم، وأنْ سوف تقوم، وأنْ لا تقوم، وأنْ قد تقوم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة الآية:١١٣]، ويلحق بـ(لا) أداتا النفي (لن) و(لم)، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد الآية:٥]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد الآية:٧].

وذكر أبو حيان أنه لا يُحفظ في (ما) ولا في (إنْ) ولا في (لمَّا)، فلا يُفصل بهذه الأدوات حتى يتحقق السماع(٥).

---

(١) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ٤٠؛ أبو حيان، "ارتشاف الضرب": ١٢٧٥؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ١: ٤٥٣.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ١٦٥.

(٣) ينظر: ينظر رأي الكوفيين في: أبي حيان، "ارتشاف الضرب": ١٢٧٥؛ وحسن بن قاسم المرادي. "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ود.محمد فاضل، (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م): ٢١٩؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ١: ٤٥٣.

(٤) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٢: ٤٠٠.

(٥) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٥: ١٦٤.

وأضاف بعض النحاة (لو) ولم أجده عند المتقدمين، وهذا ما جعل ابن مالك ينوه بقوله في نظمه[1]:

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ اوْ تَنْفِيسٍ اوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

أي قليل ذكرها في الفواصل، وليس المراد قليل مجيؤها في السماع؛ لأن شواهدها كثيرة لمن بحث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾[سبأ، من الآية:١٤]، وقوله ﷻ: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن:١٦]، وهذا التفسير لمراد ابن مالك قال به ابنه، وصححه الشاطبي لكثرة الشواهد[2].

واستثنى ابن السراج من ذلك الحكم كل فعل يراد به الدعاء، فإنه لا يشترط فيه الفصل، كما في قراءة: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾[النور، من الآية:٩] لمن قرأ بالتخفيف[3].

واعتل لعدم الفصل بهذه الأدوات التي تكون للتعويض بأنه لا يصح وقوعها في الدعاء، فلا يصح أن يقال: أما أنْ قد جزاك الله خيرًا.

وهو في هذه المسألة موافق لسيبويه وجمهور النحاة[4].

ومن النحويين من أضاف علة ثالثة لوجوب الفصل بتلك الأدوات، وهي التفريق بين (أنْ) المخففة و(أنْ) الناصبة للفعل[5].

وهناك استثناء آخر أضافه النحاة في عدم وجوب الفصل وهو أن يكون الفعل جامدًا، مثل: (ليس) و(عسى)؛ والعلة في ذلك كونهما ضعيفين في الفعلية لعدم تصرفهما، فهما كالاسم، والاسم غير محتاج إلى فصل[6].

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[النجم:٣٩]، وقوله ﷻ: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[الأعراف، من لآية:١٨٥].

وبهذا يُعلم أنه لا بد للفعل من توفر شرطين في وجوب الفصل، وهما: ألَّا يكون فعلًا يراد به الدعاء، ولا فعلًا جامدًا.

---

(١) محمد بن عبد الله بن مالك. "نظم ألفية ابن مالك في النحو والصرف"، ضبط وتعليق د.عبد اللطيف الخطيب، (ط١، الكويت: مكتبة دار العروبة، ٢٠٠٦م): ١٣.

(٢) ينظر: محمد بن محمد بن مالك. "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق عبد الحميد محمد، (د.ط: بيروت: دار الجيل، ب.ت): ١٨٢؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٢: ٤٠٧.

(٣) وهي قراءة نافع. ينظر: عثمان بن سعيد، الداني. "التيسير في القراءات السبع"، تحقيق أوتو ترزيل، (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٤م): ١٦١؛ وإسماعيل بن خلف السرقسطي. "العنوان في القراءات السبع"، تحقيق د.زهير زاهد؛ د.خليل العطية، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ): ١٣٨؛ ومحمد بن محمد بن الجزري. "النشر في القراءات العشر"، تصحيح علي الضبّاع، (د.ط، مصر: دار الكتب العمومية، د.ت)، ٢: ٣٣٠.

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ١٦٧؛ وابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٣: ١٥٦؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب": ١٢٧٧.

(٥) ينظر: عثمان بن عمر بن الحاجب. "الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)"، تحقيق هادي حمودي، (ط١، بيروت: مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب،١٩٨٥م)، ٢: ٧٢٨.

(٦) ينظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٣: ١٥٦؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب": ١٢٧٧؛ وخالد بن عبد الله الأزهري. " التصريح بمضمون التوضيح"، تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ١: ٣٣١.

المسألة الرابعة: عدم جواز مجيء الحال من الفعل الماضي

قال ابن السراج: "ولا يجوز أن تقول: إن أفضلهم الضارب أخاه كان صالحًا، فتجعل: (كان صالحًا) صفة لأخيه، وهو معرفة، فإن قال قائل: فإنها نكرة مثلها، فأجز ذلك على أن تجعله حالًا فذاك قبيحٌ، والأخفش يجيزه على قبحه[(١)].

وقد تأولوا على ذلك قول الله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء، من الآية:٩٠] وتأويل ذلك عند أبي العباس: على الدعاء، وأنه من الله تعالى إيجاب عليهم، وقال: القراءة الصحيحة التي جُلُّ أهلِ العلم عليها إنما هي: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾[(٢)]"[(٣)].

دراسة المسألة:

يرى ابن السراج أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالًا، وعدَّ ذلك من القبيح الممتنع، بخلاف الفعل المضارع؛ لأنه في تأويل اسم الفاعل؛ ولذلك جاز وقوعه حالًا، ولا يصح وقوع الماضي حالًا إلا إذا اقترن بـ(قد)، ولو ورد مجيؤه مجردًا منها فيجب إضمارها، وقد صرح بهذا القيد في موضع آخر[(٤)].

والعلة عنده هي انقطاع الماضي عن الحال الذي في زمن التكلم؛ لأن المراد من الحال هو بيان هيئة الفعل أو الاسم حال التكلم، فلا يصح أن يكون الماضي مبينًا للهيئة التي هي في الحال وقد انقضى الفعل، واستثنى من المنع في هذه المسألة اقتران الماضي بـ(قد) إما ظاهرًا أو مقدرًا؛ لأن (قد) تقرب الماضي إلى الحاضر وتجعله متصلًا به، وعندها يصح أن يكون مبينًا للهيئة حال التكلم.

وتقديره هذا موافق لتقدير الفراء[(٥)]، والمبرد[(٦)]، ووافقهم أبو علي الفارسي[(٧)]، وكلهم يقدر (قد) في الآية السابقة التي هي موضع الشاهد، إلا أن المبرد أوَّل في ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وجهين آخرين، أحدهما: أن يُراد بها الدعاء عليهم، فتكون الجملة الفعلية لا محل لها من الإعراب، ورد الفارسي هذا التأويل، وأجاز فيها أن تكون صفة للحال المحذوف، والتقدير: جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم، فحذف الموصوف المنتصب على الحال وأقام صفته مقامه.

---

(١) ينظر: سعيد بن مسعدة الأخفش. "معاني القرآن"، تحقيق د.هدى قرّاعة، (ط١، القاهرة: مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م)، ١: ٢٦٣.

(٢) المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٢٤–١٢٥.

قرأ التسعة (حصرت) بسكون التاء، وقرأ يعقوب المدني من القراء العشرة، والحسن البصري وقتادة (حصرةً) بالتنوين. ينظر: ابن الجزري. "النشر في القراءات العشر"، ٢: ٢٥١؛ وأحمد بن محمد البنا. "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، تحقيق د.شعبان إسماعيل، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م)، ١: ٥١٨.

(٣) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ٢٥٤.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ١: ٢١٦.

(٥) ينظر: يحيى بن زياد الفراء. "معاني القرآن"، تحقيق محمد النجار، وأحمد نجاتي، (ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ١: ٢٨٢.

(٦) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٢٤–١٢٥.

(٧) ينظر: الحسين بن أحمد الفارسي. "الإيضاح العضدي"، تحقيق د.حسن فرهود، (ط٢، دار العلوم، ١٩٨٨م): ٢٧٧.

والوجه الآخر: أن القراءة الصحيحة (حصرةً صدورهم)[1].

وعلى هذا تكون (حصرةً) اسمًا منصوبًا على الحال، وعبارته في المقتضب: "فَأَما الْقِرَاءَة الصَّحِيحَة فَإِنَّمَا هِيَ ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾"، وقوله: (فإنما) يُفهم منها أنه قصرَ القراءة الصحيحة على هذا الوجه، مع أن القراء السبعة قرؤوا بها، ولم يقرأ (حصرةً) من القراء العشرة إلا يعقوب[2].

أما الأخفش فإنه أجاز مجيء الحال من الفعل الماضي سواء مع (قد) أو بدونها، فهو لا يشترط تقديرها، ويعرب ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ حالا دون إضمار (قد)[3].

وهذه المسألة تناولها أصحاب كتب الخلاف النحوي وغيرهم، ونسبوا الخلاف فيها إلى البصريين والكوفيين، وذكروا أدلة كل فريق، فالبصريون والفراء يرون بأنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالًا إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة، أما الأخفش والكوفيون فيجيزون وقوعه حالًا دون تقدير (قد)[4].

وعلة البصريين في المنع هي نفسها التي اعتل بها ابن السراج وهي انقطاع الماضي وانقضاؤه، فلا يكون هيئة للفعل أو الاسم حال التكلم، ولا بد من اقتران (قد) بالماضي كي تدنيه من الحاضر وتجعله متصلا به، فإن جاء الماضي بدونها عندئذٍ يجب تقديرها في الكلام.

أما الكوفيون فاعتلوا لعدم الوجوب بالسماع والقياس، أما السماع فكما في الآية السابقة، وكما في قول الشاعر[5]:

وإنّي لتَعْرُونِي لِذِكْراكِ نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالًا للمعرفة، نحو: مررت برجل قاعد، وبالرجل قاعد، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: مررت برجل قعد، فينبغي أن يجوز أن يقع حالًا للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قعد.

---

(١) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٢٤-١٢٥.

(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٢٥، الحاشية رقم (١).

(٣) ينظر: الأخفش، "معاني القرآن"، ١: ٢٦٣.

(٤) ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" ومعه كتاب: "الانتصاف من الإنصاف"، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت-صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٨٧م): ٢١٢؛ وعبد الله بن الحسين العكبري. " التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م): ٣٢٦؛ وعبد اللطيف الشرجي الزبيدي. "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، تحقيق د.طارق الجنابي، (ط١، بيروت: مكتبة النهضة العربية،١٩٨٧م): ١٢٤.

(٥) البيت من الطويل، لأبي صخر الهذليّ وهو في: علي بن الحسين أبو الفرج الأصبهاني. "الأغاني"، (د.ط، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٧م)، ٥: ١٦٩؛ والحسن بن الحسين السكري. "شرح أشعار الهذليين"، تحقيق عبد الستار فراج، (د.ط، القاهرة: مكتبة دار المعرفة ومطبعة المدني، د.ت)، ٢: ٩٥٧، وهو من شواهد: ابن الأنباري، "الإنصاف"، ١: ٢٥٣؛ وابن عصفور، "المقرب"، ١: ١٦٢.

وأجاب البصريون عن احتجاج الكوفيين بالآية بأن استدلالهم بها مردود من عدة أوجه:

أحدها: أنّ هذه الآية المرادُ بها الدُّعاء، كما في قولك: جاءَ زيدٌ–قبحه الله–وعلى هذا التأويل لا حُجّةَ فيها.

والثّاني: أننا نُقدّر أنّه وصفٌ، ولكنّ الموصوفَ محذوفٌ، وتقديرهُ: أو جاؤُوكم قومًا حَصِرَتْ، فـ(قومًا) هو الحال، وأما (حَصِرَتْ) فنعتٌ لها.

والثالث: أن (قَد) مقدّرة في الآية، أي قد حَصِرَتْ، وهذا جائز.

أما استدلالهم بالبيت فإن التقدير فيه: قد بلله القطر، إلا أن الشاعر حذف (قد) للضرورة.

وأمّا القياس فالجواب عنه بأن وقوع الماضي صفةً لا يلزمُ منه وقوعه حالًا؛ وذلك لأنّ الماضي يوصفُ به، والصفة قد تتحول، فيصح الوصفُ بها ماضيًا بخلافِ الحال؛ إذ لا بد من أن تكونَ مقارنةً للفعل، وإنما جاز في (قاعد) مجيؤه حالًا؛ لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل يدل على الحال، بخلاف الفعل الماضي، فإنه لا يراد به الحال، فلا يجوز أن يقع حالًا.

وصحح بعض المتأخرين مذهب الكوفيين والأخفش، ومن هؤلاء ابن مالك، وأبو حيان، حيث يرى ابن مالك بأن اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدرة، دعوى لا تقوم عليها حجة؛ وذلك لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن وجود (قد) مع الفعل الماضي لا تزيده معنى عن عدم وجودها[(١)].

واعترض أبو حيان على وجوب إضمار (قد) بكثرة المسموع من غير إضمارها، وتأويل الكثير ضعيف جدًّا؛ لأن المقاييس العربية إنما تُبنى على وجود الكثرة[(٢)].

وهذا القيد الذي أوجبه البصريون من لزوم (قد) للفعل الماضي ظاهرة أو مقدرة ليس على إطلاقه، بل هو خاص بالماضي المثبت المتصرف غير التالي (إلا) والمتلو بـ(أو)، فإن كان تاليًا (إلا) فالأكثر أنه يتجرد من الواو و(قد)، نحو: ما لقيته إلا أكرمني؛ لأن الأغلب في (إلا) دخولها على الأسماء، فيكون في تقدير: إلا مكرمًا لي، أما الماضي المتلو بـ(أو) فيجب تجرده من (قد)، نحو: لأضربنه ذهب أو قعد؛ لأنه في تقدير فعل الشرط[(٣)].

(١) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ٣٧٢–٣٧٣.

(٢) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٩: ١٨٩.

(٣) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ٣٧٢–٣٧٣؛ والاستراباذي، "شرح الرضي"، ٢: ٤٦؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٩: ١٨٩.

المسألة الخامسة: عدم جواز القول بسلب العلم المنادى معرفيته ثم تعريفه بالنداء

قال ابن السراج: "فأما: (يا زيد) فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان، ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه، ويحيل قول من قال: إنه معرفة بالنداء فقط؛ إنك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكًا، كما تقول: يا فرزدق أقبل، ولو كنت لا تعرف أحدًا له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به، ومن قال إذا قلت: يا زيد، أنه معرفة بالنداء، فهذا الكلام من وجه حسن، ومن وجه قبيح عندي:

أما حسنه: فأن يعني أن أول ما يوضع الاسم ليُعرف به الإنسان أنه ينادى به، فيقول له أبوه أو من سماه مبتدأ: يا فلان، وإذا كرر ذلك عليه، علم أنه اسمه، ولولا التكرير أيضًا ما علم، فمن قال: إن الاسم معرفة بالنداء أي: أصله أنه به صار يُعرف المسمى، فحسن.

وإن كان أراد: أن التعريف الذي كان فيه قد زال، وحدث بالنداء تعريف آخر، فقد بينا وجه الإحالة فيه، ويلزم قائل هذا القول شناعات أخر عندي"[(١)].

دراسة المسألة:

يرى ابن السراج أن العلَم إذا نودي به نحو: (يا زيدُ) فإنه يبقى على تعريفه بالعلمية، ويستصحب ذلك التعريف بعد النداء، وقبَّح القول بأنه إذا نودي ينكَّر ثم يعرَّف بالنداء، وهو في هذه المسألة يشير إلى مخالفة قول المبرد الذي يرى بأن العلم إذا نودي تُسلب علميَّته ثم يُعرّف بالنداء[(٢)].

ووجه تقبيح ابن السراج لهذا القول: أنك تنادي من لا يشاركه غيره في اسمه، نحو: يا فرزدق، فهو باقٍ على تعريفه بالعلمية، ويرى أيضا بأن فيه شناعات لا تصح.

أما المبرد فقد قاس رأيه على النكرة المقصودة بالنداء، نحو: يا رجلُ أقبل، فكما أن (يا) أحدثت التعريف فيها، فكذلك أحدثت في العلم التعريف وذلك بالإشارة إليه بالخطاب، وكما أنه محال أن يباشر حرف النداء المعرف بـ(أل)، فلا يقال: يا الرجل، إلا بعد أن يُسلب منه التعريف الأول وهو (أل)؛ لئلا يجتمع على الاسم تعريفان، فكذلك الأمر في المنادى العلم[(٣)].

(١) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ٣٣٠.
(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ٢٠٥.
(٣) ينظر: المرجع السابق

وممن وافق المبرد في هذا الرأي: السيرافي، وابن يعيش، ووجه تنكير العلَم عندهما أنه يُجعل جنسًا، أي: زيدٌ من الزيدين، كما يقال: رجلٌ من الرجال، ثم يُخصص بالنداء من الجنس، فيقال: يا زيد، كما يقال: يا رجل (١).

وعلة القائلين بهذا القول: القياس على تعريف النكرة المقصودة، وكراهية اجتماع تعريفين في الكلمة، وهما: العلمية والنداء (٢).

واعترض على قول المبرد كثير من النحويين ممن وافقوا ابن السراج في هذه المسألة، كابن الأنباري، والعكبري، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان، والشيخ خالد الأزهري (٣).

وأبرز اعتراضاتهم على رأي المبرد:

أنه يلزم القائلين بتنكير العلم المنادى تنكير مالا يقبل التنكير، فإنه ينادى اسم الله تعالى فيقال: يا أللهُ، والمضاف إلى معرفة: يا عبدَ الله، واسم الإشارة: يا هذا، والضمير: يا إياك، وهذه المعارف لا يمكن سلب تعريفها؛ لكونها لا تقبل التنكير (٤).

أما الرد على قياسهم على تعريف (يا رجلُ أقبل) فإن من النحويين من يرى بأن تعريف هذه النكرة إنما هو بـ(أل) المحذوفة ونابت (يا) عنها، وأصلها: يا أيها الرجلُ؛ (٥).

وأما كراهية اجتماع معرفين في الكلمة، فإنه سائغ لو اجتمع علامتان لفظيتان كـ(يا) و(أل)، والعلمية ليست بعلامة لفظية، فلذلك جاز اجتماعها (٦)، وجُعل أحدهما مؤكدًا للآخر، وزيادة في التوضيح (٧).

ودليل آخر على أن العلم باقٍ على تعريفه حال النداء وهو أنه يجوز حذف حرف النداء منه اتفاقا، كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾[يوسف، من الآية:٢٩]؛ ووجه جواز الحذف من العلم هو استغناؤه بالبيان بالعلمية، فلو سُلب تعريفه لما صح ذلك، بخلاف اسم الجنس، الذي لا يجوز حذف حرف النداء منه، فلا يقال: رجلُ أقبل،

(١) ينظر: الحسن بن عبد الله السيرافي. "شرح كتاب سيبويه"، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي علي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ١: ٨٥؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ١٢٩.

(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ٢٠٥؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٨٥؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ١٢٩.

(٣) ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري. "أسرار العربية"، تحقيق محمد البيطار، (د.ط، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م): ٢٢٩؛ وعبد الله بن الحسين العكبري. "اللباب في علل البناء والإعراب"، تحقيق: غازي طليمات، ود.عبد الإله نبهان، (ط١، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٥م)، ١: ٣٣٨؛ وعلي بن مؤمن بن عصفور. "شرح جمل الزجاجي"، تحقيق د.فواز الشعار، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ٢: ١٨٧؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٩٢؛ والاستراباذي، "شرح الرضي"، ١: ٣٧٤؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١: ١١١؛ والأزهري، "التصريح بمضمون التوضيح"، ٢: ٢١١.

(٤) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ٢: ١٨٧؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٩٢؛ والاستراباذي، "شرح الرضي"، ١: ٣٧٤؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١: ١١١؛ والأزهري، "التصريح بمضمون التوضيح"، ٢: ٢١١.

(٥) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ٢: ١٨٧؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١: ١١١.

(٦) ينظر: ابن الأنباري، "أسرار العربية": ٢٢٩.

(٧) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٩٢.

بقصد النداء عند البصريين إلا في ضرورة الشعر؛ لأن (يا) حرف تعريف، ولا يُحذف حرف التعريف من الاسم الذي تعرَّف به؛ وذلك كي لا يظن بقاؤه على أصل التنكير[(١)].

وسيأتي تفصيل القول في ذلك في المسألة اللاحقة إن شاء الله.

وبعد عرض هذين القولين، والحجج التي احتج بها أصحاب كل قول يظهر لي أن الأقرب للصواب هو قول ابن السراج ومن وافقه، وهو أن العلم المنادى يبقى على تعريفه بالعلمية، ويستصحب ذلك التعريف حال النداء.

المسألة السادسة: عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة واسم الجنس

قال ابن السراج: "ولا يجوز أن تقول: هذا أقبل، وأنت تناديه تريد: يا هذا كما تقول: زيد أقبل، وأنت تريد يا زيد، ولا: رجل أقبل؛ لأن هذين نعت لـ(أي)، فإن جاء في الشعر فهو جائز ولك أن تسقط (يا) فتقول: زيد أقبل، وإنما قبُح إسقاط حرف النداء من (هذا) و(رجل) لأنهما يكونان نعتًا لـ(أي)؛ فلا يجمع عليها حذف المنعوتِ وحرفُ النداءِ فاعلم"[(٢)].

دراسة المسألة:

يرى ابن السراج قبح حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين–أي النكرة المقصودة–واسم الإشارة في اختيار الكلام، إلا أن يقع الحذف في ضرورة شعرية، فلا يصح: رجلُ أقبِلْ، ولا: هذا أقبِلْ، بقصد النداء، معتلا لذلك بأن هذين النوعين هما نعت لـ(أي) والأصل فيهما أن تنادى به، نحو: يا أيها الرجل، ويا أيهذا، فإذا حُذف حرف النداء مع حذف (أي)، اجتمع على الاسم حذفان: حذف الموصوف، وحذف النداء؛ فيكون في ذلك إجحاف بالاسم، وإخلال بالتركيب، فالعلة عنده علة إجحاف وإخلال.

وهذان الموضعان اللذان منع الحذف فيهما ابن السراج مختلف فيهما، فالمنع مذهب البصريين، ووافقهم أكثر النحاة، حيث لم يجيزوا الحذف إلا في شذوذ أو ضرورة[(٣)].

والإجحاف يكون بكثرة الحذف، قال ابن الخباز: " فلو قيل: رجل أقبل لحذفت منه أربعة أشياء: (يا) و(أي) و(ها) واللام"[(٤)].

---

(١) ينظر: الاستراباذي، "شرح الرضي"، ١: ٤٢٥.

(٢) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ٣٣٨.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٢٣٠؛ والمبرد، "المقتضب"، ٤: ٢٥٨؛ وعبد الله بن محمد بن الوراق، "علل النحو"، تحقيق: محمود الدرويش، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٠)، ٣٤٨؛ وعلي بن عيسى الرماني. "شرح كتاب سيبويه"، من (باب لبيك وأخواتها) إلى نهاية (باب الترخيم في ضرورة الشعر)، دراسة وتحقيق د.المتولّي الدَميري، (رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر لعام ١٤٠٢م)، ٢: ٢١٦؛ وعثمان بن جني الموصلي. "اللمع في العربية"، تحقيق حامد المؤمن، (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٢م):١٠٨؛ وعمر بن محمد الشلوبين. "التوطئة"، تحقيق د.يوسف المطوع، (د.ط، د.ن، ١٩٨١م):٢٨٨.

(٤) ينظر: أحمد بن الحسين بن الخباز. "توجيه اللمع"، تحقيق فايز دياب، (ط٢، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧م): ٣٢٢.

ونقل عن الكوفيين أنهم يجيزون الحذف في اسم الجنس واسم الإشارة، وجعلوه قياسًا مطردًا، مستدلين على ذلك بعديد من الشواهد القرآنية، والشعرية، والأمثال، فمما استشهدوا به قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة، من الآية:٨٥]، أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر[١]:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ-هَذَا-لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

أي: يا هذا، وقول الآخر[٢]:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي .....

أي: يا جارية.

ومما جاء في الأمثال: (أصبحْ ليل)، ويضرب لمن يظهر الكراهة للشيء[٣].

و(أطرِقْ كرا) أي: طأطئ يا كروان رأسك، ويضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه[٤].

(افتدِ مخنوق) ويضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله[٥].

والأصل فيها: أصبح يا ليل، وأطرق يا كروان، وافتد يا مخنوق.

كل هذه الشواهد وغيرها استدل بها الكوفيون على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس واسم الإشارة، وصحح مذهبهم ابن مالك في ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، الشافية[٦]، مع التنبيه على قلته، حيث قال في نظمه[٧]:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

ويرى المرادي بأن الإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصرُ اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر، وأما نحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ

---

(١) البيت من الطويل لذي الرمة، وهو في: غيلان بن عقبة المعروف بذي الرمة. "ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي"، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، (ط١، جدة: مؤسسة الإيمان، ١٩٨٢م): ١٥٩٢، وهو من شواهد: محمد بن عبد الله بن مالك. "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، تحقيق عدنان الدوري، (د.ط)، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٧م):٢٩٧؛ وعبد الله بن يوسف بن هشام. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق د.مازن المبارك، ومحمد حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م)، ٢: ٦٤١.

(٢) صدر بيت من مشطور الرجز للعجّاج، وتمامه:

سَعْيِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

وهو في: عبد الله بن رؤبة التميمي المعروف بالعجاج. "ديوان العجاج برواية الأصمعي"، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، (د.ط، دمشق: مكتبة أطلس، والمطبعة التعاونية، ١٩٧١م)، ١: ٣٣٢، وهو من شواهد: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٢٣١؛ والمبرد، "المقتضب"، ٤: ٢٦٠؛ والفارسي، "المسائل العسكريات":٨٨.

(٣) المثل من شواهد: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٢٣١؛ وعبد الله بن يوسف بن هشام. "أوضح المسالك"، ومعه (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط، صيدا-بيروت: المكتبة العصرية، ب.ت)، ٤: ١٧؛ والحسن بن عبد الله العسكري. "جمهرة الأمثال"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، (ط٢، بيروت: دار الجيل، د.ت)، ٢: ٤٤؛ وأحمد بن محمد الميداني. "مجمع الأمثال"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط، مطبعة السنة المحمدية، د.ت)، ١: ٤٢٧.

(٤) المثل من شواهد: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٢٣١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ١٦؛ والعسكري، "جمهرة الأمثال"، ١: ١١، ١٩٤؛ والميداني، مجمع الأمثال ١: ٤٣١.

(٥) المثل من شواهد: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٢٣١؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب":٢١٨٠؛ والميداني، "مجمع الأمثال"، ٢: ٧٨.

(٦) ينظر: ابن مالك، "ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، الشافية"، ٣: ٢٩١.

(٧) ابن مالك، "ألفية ابن مالك":٣٧.

تَقْتُلُونَ ﴾[البقرة، من الآية:٨٥] فيرى بأنه متأول على أن (أنتم) مبتدأ، وهؤلاء: خبره، أو بالعكس[(١)] ..

أما البصريون فقد حملوا الآية السابقة على الابتداء والخبر، لا النداء، وجعلوا ما جاء منه في الشعر على الضرورة، وما ورد منه نثرا فهو شاذ لا يُقاس عليه، قال المبرد: "والأمثال يستجار فِيهَا مَا يستجاز فِي الشّعْر لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال لَهَا"[(٢)] .

ولذلك لُحِّن أبو الطيب المتنبي في قوله[(٣)] :

هذِي بَرَزْتِ لنا فهِجْتِ رَسِيسَا ثمَّ انثنيتِ وماشَفيتِ نَسِيسَا

وكان المتنبي يَميل كثيرًا إلى مذهب الكوفيين، كما ذكر ابن يعيش[(٤)] .

المسألة السابعة: عدم جواز وصف المنادى المرخَّم

قال ابن السراج: "ونعت المرخَّم عندي قبيح كما قال الفراء؛ من أجل أنه لا يُرخم الاسم إلا وقد عُلم ما حُذف منه وما يُعنى به، فإن احتيج إلى النعت للفرق فرَدُّ ما سقط منه أولى، كقول الشاعر[(٥)] :

أضَمْرَ بنَ ضَمْرةَ ماذا ذَكَرْ تَ مِنْ صِرْمةٍ أُخِذتْ بالمُرارِ

أراد: يا ضمر يا ابن ضمرة "[(٦)] .

دراسة المسألة:

تحدث ابن السراج في هذه المسألة عن ترخيم المنادى، والترخيم لغة: التسهيل والتليين، ومنه صوت رخيم، أي سهل لين[(٧)] .

وفي الاصطلاح: حذف آخر الاسم في النداء بغرض التخفيف[(٨)] ؛ فيقال في نداء حارث وجعفر: يا حارِ، ويا جعفَ، في لغة من ينتظر، أو يا حارُ، ويا جعفُ، في لغة من لا ينتظر، وله شروط ذكرها النحويون أوضحوا فيها ما يجوز ترخيمه مما لا يجوز.

ويرى ابن السراج قبح وصف المنادى المرخم؛ إذ لا بد من رد المحذوف منه قبل وصفه، مؤيدًا في ما ذهب إليه لقول الفراء؛ والعلة في ذلك هي أن المرخم ما حذف إلا

---

(١) حسن بن قاسم المرادي. "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، تحقيق د.عبد الرحمن سليمان، (ط٢، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م)، ١٠٥٦.

(٢) المبرد، "المقتضب"، ٤: ٢٦١.

(٣) بيت من الكامل وهو في: أحمد بن الحسين المتنبي. "ديوان أبي الطيب المتنبي"، (د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٣م): ٥٨، وهو من شواهد: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ١٦؛ وابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ٢: ١٨٦؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ١٨٢.

(٤) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ١٦.

(٥) بيت من المتقارب لسبرة بن عمرو الفقعسي، وهو في: الفراء. "معاني القرآن"، ٢: ٤١٦؛ وسعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري. "النوادر في اللغة"، تحقيق د.محمد أحمد، (ط١، بيروت: دار الشروق، ١٩٨١م):٤٣٩؛ ومحمد بن الحسن بن دريد. "جمهرة اللغة"، تحقيق رمزي بعلبكي، (ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، ٢: ٧٥٢.

(٦) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ٣٧٤.

(٧) ينظر: محمد بن مكرم بن منظور. "لسان العرب"، تصحيح أمين عبد الوهاب، ومحمد العبيدي، (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ١٩٩٧م): ١٦١٧، (رخم).

(٨) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ٢: ٢١٥؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب": ٢٢٢٧.

لتمام العلم به، والغرض من الوصف البيان ورفع الإبهام عن الموصوف، فيكون في ذلك تناقض في مقتضى الكلام، فالعلة عند الفراء وابن السراج علة تناقض.

وتأول ابن السراج البيت على تكرار النداء؛ حيث نادى ضمرة ثم رخمه، فقال: أضمرَ، ثم كرر نداءه، ومنع أن تكون (ابن) وصفاً لـ(ضمرة) للعلة السابقة.

ونسب أبو حيان منع هذا الاستعمال كذلك إلى أبي سعيد السيرافي، أما سيبويه والجمهور فذهبوا إلى جواز وصف المنادى المرخم(١).

وردَّ ابن عصفور ما اعتل به المانعون، بأن اللفظ المرخم معلوم من وجه، ومجهول من وجه آخر، فلا بد له من الوصف؛ ليُعرف ما جُهل منه(٢).

ودليلهم في ذلك مجيؤه في الشعر، كما في قول امرئ القيس(٣):

أَحَارِ بنِ عَمْرو كَأَنِّي خَمِرْ ويَعْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ

وإن كان سيبويه لم يذكر هذا الشاهد كاملاً بل اقتصر على لفظين منه، فقال: "نحو قولك: أحارِ بن عمرو"(٤).

وكذلك قول حسان بن ثابت(٥):

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلاَ أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الجُوفِ الجَمَاخِيرِ

فكل هذه الشواهد ترجح مذهب الجمهور، وهو جواز وصف المنادى المرخم، وإن كان الشاطبي نقل عن الشلوبين أن تكرير النداء أفخم من الإتيان به وصفاً، خصوصًا في مقام المدح(٦).

إلا أن شاهد ابن السراج وبيت حسان لا يتسقان مع توجيه الشلوبين الذي نقله الشاطبي؛ لكونهما في موضع الذم.

---

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٢٢٩؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب":٢٢٣٦؛ ومحمد بن علي الصبان. "حاشية الصبان على الأشموني-شرح الأشموني-لألفية ابن مالك"، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق طه سعد، (د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت)، ٣: ٢٧٢.

(٢) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ٢: ٢٢١-٢٢٣.

(٣) البيت من المتقارب، وهو في: امرؤ القيس بن حجر الكندي. "ديوان امرئ القيس"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٤، بيروت: دار المعارف، د.ت):١٥٤، وهو من شواهد: المبرد. "المقتضب"، ٤: ٢٣٤؛ وعلي بن عيسى الرماني. "شرح كتاب سيبويه، من (باب الندبة) إلى نهاية (باب الأفعال في القسم)"، دراسة وتحقيق أ.د.سيف العريفي، (رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لعام ١٤١٨ه): ٢٠٦.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٢٢٩.

(٥) البيت من البسيط، وهو في: حسان بن ثابت الأنصاري. "ديوان حسان بن ثابت الأنصاري"، تحقيق عبد مهنا، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م):٢١٣، وهو من شواهد: سيبويه. "الكتاب"، ٢: ٧٣؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ١٠٢.

(٦) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٥: ٤١٨.

المسألة الثامنة: عدم جواز إلغاء عمل (ظن) وأخواتها إذا تقدمت

قال بن السراج: "الرابع: الجملةُ: وذلك نحو قولك: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ بنيتَ (منطلقًا) على (زيد) ولم تعمل (ظننتُ) وألغيته، وصار المعنى: زيدٌ منطلقٌ في ظني، فإنْ قدمت (ظننتُ) قَبُحَ الإلغاء"(١).

دراسة المسألة:

تحدث ابن السراج في هذه المسألة عن الإعمال والإلغاء في باب (ظن)، وهي الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: "ظننت" و"حسبت" و"خلت" و"علمت" و"رأيت" و"وجدت" و"زعمت".

وقبل الحديث عن إعمال هذه الأفعال وإلغائها ينبغي الإشارة إلى مواقعها في الجملة من حيث التقديم والتأخير، إذ إنها تكون على ثلاث مراتب:

الأولى: أن تتقدم هذه الأفعال، نحو: ظننت زيدا منطلقا، والثانية: توسطها، نحو: منطلقٌ ظننت زيدٌ، والثالثة: تأخرها، نحو: زيدٌ منطلقٌ ظننت.

وقبَّح ابن السراج إلغاء عمل هذه الأفعال إذا تقدمت، بخلاف لو توسطت أو تأخرت، حيث ذكر في موضع آخر أنه يجوز الإلغاء إذا توسط الكلام أو تأخر، ويجوز كذلك الإعمال، نحو: زيدٌ ظننت منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ ظننت، فيحسن الإلغاء متأخرًا، ولا يحسن متقدمًا(٢).

والعلة عنده في إعمالها وإلغائها هي بحسب موقعها في الجملة، وتأثيرها في الكلام، فإذا جاءت متقدمة بنيت الجملة على معناها فوجب إعمالها، أما إذا توسطت أو تأخرت فالجملة قد بُنيت على الابتداء، مما أضعف معناها، وذا ضعف معناها ضعف عملها، فجاز حينئذ إعمالها وإلغاؤها، وكلما تأخرت كان الإلغاء أفضل؛ وذلك لضعف تأثيرها في الجملة.

وهذا الذي ذهب إليه ابن السراج هو مذهب البصريين والجمهور(٣).

قال سيبويه بعد ما مثل لإعمالها متقدمة ومتوسطة: "فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنٌّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك، وكلّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيدٌ"(٤).

(١) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٢٦٠

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١: ١٨١.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ١: ١١٩؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ١١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٧: ٨٤؛ وابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ١: ٢٩٥.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ١: ١١٩.

وقال المبرد: "فَالَّذِي تلغيه لَا يكون مقدما، إِنَّمَا يكون فِي أَضْعَاف الْكَلَام أَلا ترى أَنّك لَا تَقول ظَنَنْت زيدٌ منطلقٌ؛ لِأَنّك إِذا قدمت الظَّن فَإِنَّمَا تبني كلامك على الشّك"(١).

وخلاصة مذهبهم في هذه المسألة: الإلغاء أحسن مع التأخير، والإعمال أحسن مع التوسط، فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال(٢).

وفي جواز إلغاء هذه الأفعال دليل على ضعفها، لكونها لا تؤثر في ما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول؛ لأن متناول هذه الأفعال الأحداث وليس الأشخاص، فهي ليست نافذة، وإنما هي أشياء تقع في النفس من يقين أو شك، دون إحداث تأثير فيما تعلق بها، وكذلك إنما أعملت هذه الأفعال تشبيها لها بالفعل (أعطى)، فكل هذه الأمور من دلائل ضعفها(٣).

وضعف هذه الأفعال هو الذي جعل الكوفيين والأخفش يجيزون إلغاءها حال تقدمها، والإعمال أحسن عندهم، فهم لا يوجبون إعمالها إذا تقدمت(٤).

مستدلين على ذلك بقول الشاعر(٥):

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ

برفع مفعولي (وجدت).

وهذه الأفعال وإن كانت ضعيفة إلا أنها لا تلغى متقدمة؛ لكونها عوامل لفظية، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي(٦).

أما البيت الذي احتج به الكوفيون فالبصريون لا يرون فيه حجة؛ لتخريجه على ضمير الشأن، أي (وجدته)، أو لكون (وجدت) لم تقع أول الكلام فهي مسبوقة.

وهذا الذي فهمه بعض النحويين عن مذهب البصريين كابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان، مِن أنَّ القبح الذي يقتضي منع الإلغاء إنما يكون في حال تصدرها في الكلام، أما لو تقدمت على مفعوليها وسبقت بكلام فإنه يقلُّ القبح(٧).

قال ابن مالك: "وحكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر، نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ؟"(٨).

---

(١) المبرد، " المقتضب"، ٢: ١١.

(٢) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ١: ٢٩٥.

(٣) ينظر: ابن الأنباري "أسرار العربية": ١٦٢؛ والعكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب"، ١: ٢٤٩؛ وابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ١: ٢٦٩.

(٤) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ١: ٢٩٥؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٦: ٥٨والسيوطي، "همع الهوامع"، ١: ٤٩١.

(٥) البيت من البسيط، لبعض الفزاريين، وهو من شواهد: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ١: ٢٩٥؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٥٦؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٦: ٥٨.

(٦) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ١٥٧.

(٧) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي"، ٢: ٢٩٦؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ٨٦؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٦: ٨٥.

(٨) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ٨٦.

المسألة التاسعة: عدم جواز العطف على الضمير المحذوف

قال ابن السراج: "وتقول: الذي ضارب أخوك تريد: الذي هو ضارب أخوك، فتحذف (هو)، وإثباتها أحسن، فـ(هو) مبتدأ، وضارب خبره، وهما جميعًا صلة (الذي)، وهو يرجع إلى (الذي)، وتقول: الذي هو وعبد الله ضاربان لي أخواك، نسقت بعبد الله على (هو)، فتقول في هذه المسألة على قول من حذف (هو): الذي وعبد الله ضاربان لي أخوك، عطفت (عبد الله) على (هو) المحذوف، وهو عندي قبيح، والفراء يجيزه، وإنما استقبحته لأن المحذوف ليس كالموجود وإن كنا ننويه، ويجب أن يكون بينهما فرق والعطف كالتثنية، فإذا جئت بواو وليس قبلها اسم مسموع يعطف عليه كنت بمنزلة مَن ثنَّى اسمًا واحدًا لا ثاني له... وتقول: الذي هو وعبد الله ضَرباني أخوكَ، فإن حذفت (هو) من هذه المسألة لم يجز، لا تقول: الذي وعبد الله ضرباني أخوكَ، فتضمر (هو)؛ لأن هو إنما تحذف إذا كان خبر المبتدأ اسمًا"[(١)].

دراسة المسألة:

لمَّا كان الاسم الموصول مع صلته كاسم واحد، استطالوا هذا الاسم مع كثرة الاستعمال فعمدوا إلى تخفيفه، فأجازوا فيه حذف العائد على الموصول من صلته إذا كان في الكلام ما يدل عليه، نحو ما حكاه سيبويه عن الخليل قوله: "ما أنا بالذي قائل لك شيئا"، أي: الذي هو قائل[(٢)].

وحديث ابن السراج في هذه المسألة عن حذف الضمير المرفوع العائد على الموصول إذا كان معطوفا عليه، نحو: الذي وعبد الله ضَرباني أخوكَ، حيث ذهب إلى تقبيح العطف على الضمير المحذوف وعدم جوازه، حتى يتم إبراز الضمير، نحو: الذي هو وعبد الله ضَرباني أخوكَ.

واعتل ابن السراج لمنع هذا الاستعمال بعلة النظير، إذ إن العطف نظير التثنية، ولا تصح التثنية من واحد بل لا بد من اثنين، فكذلك العطف لا بد من معطوف عليه.

أما الفراء كما نقل عنه ابن السراج فإنه يجيز العطف على الضمير المحذوف، والعلة في جواز هذا الاستعمال هي القياس على اطراد حذفه في الباب، ونقل الشاطبي عن الرماني نسبة القول بهذا الرأي إلى الأخفش، ونسبة المنع إلى ثعلب وابن السراج[(٣)].

والذي يظهر لي أن تقبيح ابن السراج لهذا الاستعمال هو الراجح على رأي الفراء؛ لكونه يفتقر إلى سماع يعضده في هذه المسألة، وقد نسب النحويون ما ذهب إليه

(١) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٣٣٨.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٤٠٤؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ١٥٢.

(٣) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ١: ٥٢٦.

ابن السراج إلى جمهور البصريين، حيث نقلوا عنهم اشتراطهم في حذف الضمير العائد المبتدأ شروطا منها: ألا يكون معطوفا عليه غيره، واعتلوا بعدم السماع، وكذلك لئلا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا[(١)].

المسألة العاشرة: عدم جواز رفع المضارع الواقع جوابا لشرط مجزوم إلا على تقدير الفاء

قال ابن السراج: "ويجوز أن تقول: (آتيكَ إنْ تأتني) فتستغني عن جواب الجزاء بما تقدم، ولا يجوز: إنْ تأتني آتيكَ إلا في ضرورة شاعرٍ على إضمار الفاء"[(٢)].

دراسة المسألة:

يرى ابن اسراج أنه من القبيح الممتنع رفع الفعل المضارع الواقع جوابا لفعل شرط مجزوم، نحو: إن تأتني آتيك، ولا يجوز هذا الاستعمال إلا في الضرورية الشعرية على إضمار الفاء الرابطة للجواب الذي يرتفع بعدها الفعل المضارع، والتقدير: إن تأتني فآتيك.

وقد أوجب ابن السراج هذا التقدير في الشواهد التي أوردها سيبويه في كتابه، ومنها قول الشاعر[(٣)]:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إنّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

حيث رفع الجواب (تصرع) على تقدير الفاء، والقياس جزمها، قال ابن السراج: "وهذه الأبيات التي أُنشدت كلها لا تصلح إلا على إرادة الفاء في الجواب".

أما سيبويه فيرى بأن الأولى في توجيه هذا الاستعمال حمله على التقديم، مع حذف جواب الشرط وتقديره بالمذكور، فيكون تقدير الكلام: آتيك إنْ أتيتني آتك، وتوجيه البيت عند سيبويه: "إنك تُصرعُ إنْ يُصرعْ أخوك"، وهذا هو وجه القبح في هذا التقدير عند سيبويه.

إلا أن سيبويه لا يمنع تقدير الفاء، حيث قال: "ولو أريد به حذف الفاء جاز"[(٤)]، إلا أن الأولى عنده نية التقديم.

وابن السراج في توجيه هذا الاستعمال موافق للمبرد الذي خالف سيبويه في تقدير التقديم والحذف، حيث ذكر في مبحث الضرورات الشعرية من كتابه: ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه؛ ومنه: حذف الفاءِ مِنْ جَوابِ الجزاءِ.

(١) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٣: ٨٧–٨٨؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ١: ٥٢٦؛ والأشموني، "شرح الأشموني"، ١: ٢٧٢.

(٢) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ١٦١.

(٣) البيت من الرجز، لعمرو بن خثارم البجلي، ينظر: البغدادي، "خزانة الأدب"، ٨: ٢٤، وهو من شواهد: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٧؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٧٠؛ وابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ١: ١٢٥.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٧١.

كما في قول ذي الرمة[(١)]:

وإني مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانبِ الــذي به أَنْتِ مِــنْ بَــينْ الجَوانــبِ نــاظِرُ

وتأويل البيت عند سيبويه على التقديم والتأخير: أي ناظرٌ متى أَشــرفُ، وأَجــاز أَيضًا أَنْ يكونَ على إضمارِ الفاءِ[(٢)].

قال ابن السراج: "والذي عندَ أَبي العباس وعندي فيه وفي مثاله أَنّهُ على إضــمارِ الفاءِ لا غير؛ لأَنّ الجوابَ في مَوْضعِهِ، فَلا يجوزُ أَنْ تنوي بهِ غيرَ موضعِه إذَ وُجدَ لَــهُ تأَويلٌ"[(٣)].

وقال المبرد: "فسيبويه يذهب إِلَى إِنّه على التّقْدِيم وَالتّأْخير كَأَنّهُ قَالَ لأغــضبنَّ إِنْ لم تأتني، ولأقومنَّ إِنْ أتيتني، وَالّذِي قَالَ لَا يصلح عِنْدِي؛ لِأَن الْجَواب فِي مَوْضِــعه، فَلَــا يجب أَن يُقدَّر لغيره"[(٤)].

فالعلة عند المبرد وابن السراج في رد تقدير سيبويه هي إخــراج الجــواب عــن موضعه، إذ إن موضعه بعد الشرط، وتقدير الفاء أولى من التقديم والتأخير.

ومما سبق يتضح أن في المسألة وجهين:

أحدهما: إضمار الفاء في الجواب، وهذا الوجه لا خلاف في جوازه.

والآخر: على نية التقديم، وهذا الوجه مختلف فيه بين سيبويه من جهة، والمبــرد وابن السراج من جهة أخرى.

لكن الذي اتفقوا عليه هو أن كلا التقديرين قبيح، وأنه لا يلجأ إلى هذا الاســتعمال إلا في ضرورة الشعر، قال السيرافي: "لأنك إن قدرت الفاء في آتيك، فحذفها قبــيح، وإن قدرت تقديمها فجزم (تأتيني) قبيح؛ وليس بعدها جواب"[(٥)].

ورجح الرماني تقدير المبرد وابن السراج؛ معتلا لذلك بصحة توجهه في مواضــع في الشعر لا يصلح معها التقديم[(٦)].

وذلك في إشارة إلى البيت[(٧)]:

مَــنْ يَفْعَــلِ الحَــسناتِ اللهُ يَــشْكُرُها والــشّرُ بالــشّرِ عنــدَ اللهِ مِــثلانِ

---

(١) البيت من الطويل وهو في: "ديوان ذي الرمة، ٢: ١٠١٤، وهو من شواهد: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٨؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٦٩؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٦١٢.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٨.

(٣) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٤٦١-٤٦٢.

(٤) المبرد، "المقتضب"، ٢: ٦٧.

(٥) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٣: ٢٨٢.

(٦) ينظر: الرماني، "شرح كتاب سيبويه"، بتحقيق العريفي: ٩٤٩-٩٥٠.

(٧) البيت من البسيط، لعبد الرحمن بن حسان، ينظر: الأنصاري، حسان بن ثابت. "شعر عبد الرحمن بن حسان"، جمع د.سامي العاني، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧١م)، وهو من شــواهد: سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٥؛ والفراء، "معاني القرآن"، ١: ٤٤٧٦؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٧٠؛ وعثمان بن جني الموصلي، "الخصائص"، تحقيق محمد النجار، (ط٣، بيــروت: عــالم الكتــب، ١٩٨٣م)، ٢: ٨١.

حيث ذكر المبرد في توجيه هذا البيت أنه لا خلاف بين النّحْـوِيين فِـي إضـمار الْفَاء؛ لِأَن التّقْدِيم فيه لا يصلح[(١)].

ويرى الكوفيون بأنه لا حاجة لتقدير الفاء في جواب الشرط، ولا لتقـدير التقـديم وحذف الجواب، لأن الأصل عندهم في الجواب التقديم، فالأصل في نحـو: إن تـضربْ أضربْ: أضربُ إن تضربْ، فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار، فإذا وقع المرفـوع بعد فعل الشرط المجزوم إنما جاء على الأصل، ودليلهم في ذلك الشواهد الـسابقة التـي جاء فيها المضارع مرفوعا، فرفْعُ الجواب إنما جاء على الأصل.

والفرق بين توجيه سيبويه وتوجيه الكوفيين هو أن المتقدم عند سيبويه ليس جوابـا على الحقيقة بل دالًّا على الجواب المحذوف، وعوضا عنه، أما عند الكوفيين فالمتقدم هو الجواب نفسه، وواقع موقعه.

ورُدَّ عليهم بامتناع رتبة الجزاء قبل الأداة؛ لأن الجزاء من حيـث المعنـى لازم، فيجب أن تكون مرتبته بعد الملزوم[(٢)].

المسألة الحادية عشرة: عدم جواز الجمع بين موصولين

قال ابن السراج: "وقد كنت عرفتك أن العرب لا تجمع بين الذي، والذي، ولا مـا كان في معنى ذلك شيءٌ قاسهُ النحويون ليتدرب به المتعلمون، وكذا يقـول البغـداديون الذين على مذهب الكوفيين يقولون: إنه ليس من كلام العرب، ويذكرون أنـه إن اختلـف جاز، وينشدون[(٣)]:

مِـنَ النَّفَـرِ اللاَّئِـي الَّـذِينَ إذَا هُـمُ يَهَابُ اللِّئَـامُ حَلْقَـةَ البَـابِ قَعْقَعُـوا

قالوا: فهذا جاء على إلغاء أحدهما، وهذا البيت قد رواه الرواة فلم يجمعـوا بـين "اللائي والذينَ" ويقولون: "على هذا مررتُ بالذي ذو قال ذاك" على الإلغاء، فقـال أبـو بكر: وهذا عندي أقبحُ؛ لأن الذي يجعل (ذو) في معنى (الذي) من العرب طيءٌ، فكيـف يجمع بين اللغتين"[(٤)].

دراسة المسألة:

يرى ابن السراج بأنه لا يصح الجمع بين موصولين، وأن دخول الموصول علـى الموصول قبيح ممتنع، والعلة عنده في ذلك هي عدم السماع عن العرب، وذكر أن هـذا

(١) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٢: ٧٢.

(٢) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤: ٩٦.

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، جاء في البيان والتبيين: "لبعض الشعراء يمدح أسيلم بن الأحنف الأسدي"، عمرو بن بحر الجاحظ، "البيان والتبيين"، (بيروت: دار ومكتبة الهـلال، ١٤٢٣م). ١: ٣١٢، وله روايات عدة سيأتي بيانها في دراسة المسألة، وهو بهذا اللفظ من شواهد: الفراء، "معاني القرآن"، ٣: ٤٨٤؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. "الألغـاز النحويـة"، (ط٢، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٣م):٨٣.

(٤) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٣٥٤–٣٥٥.

الاستعمال إنما ذكره النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم، فيخبرون بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي، نحو: الذي الذي في داره عمرو: زيدٌ.

ولم يقتصر ابن السراج في تقبيحه على الجمع بينهما في حال توافق اللفظين، بل حتى وإن اختلف اللفظان فإنه لا يصح أن يجمع بينهما، وعلى هذا الأصل قبُح الجمع بين (الذي) و(ذو) فلا يقال: مررت بالذي ذو قال ذاك؛ لأن (ذو) تستخدم في لغة طيء موصولة، ولا يصح الجمع بين لغتين.

أما الكوفيون فيمنعون الجمع بين الموصولين في حال اتفقا لفظا، ولا مانع عندهم في الجمع بين ما اختلف لفظهما[1].

قال الفراء في تفسيره للآية الكريمة: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾[الذاريات:٢٣]: "وقد يقُول القائل: كيف اجتمعت (ما)، و(أنّ) وقد يكتفى بإحداهما من الأخرى؟ وفيه وجهان: أحدهما: أن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذَا اختلف لفظهما، فمن الأَسماء قول الشّاعر:

مِنَ النَّفَرِ اللاّئِي الّذِينَ إذَا هُمُ يَهَابُ اللِّئَامُ حَلْقَةَ البَابِ قَعْقَعُوا

فجمع بين اللائي والذين، وأحدهما مجزئٌ من الآخر"[2].

فالحجة عند الكوفيين في جواز الجمع بين الموصولين إذا اختلف لفظهما هي السماع، ودليلهم عليه البيت السابق.

ويرى ابن السراج بأن الاحتجاج بهذا البيت باطل؛ لعدم صحة الرواية، إذ إنَّ الرواية الصحيحة للبيت ليس فيها تكرار الموصول.

وهذا الذي ذكره ابن السراج أقرب للصواب؛ لأن المشهور في روايات البيت المتعددة ليس فيها تكرار الموصول، فالرواية في البيان والتبيين[3]:

مِنَ النَّفَرِ الشُّمِّ الذِينَ إذا انْتَمَوا وَهَابَ الرِّجالُ حَلْقَةَ البَابِ قَعْقَعُوا

وفي الكامل[4]:

مِنَ النَّفَرِ البِيضِ الذِين إذا اعْتَزوا .....

قال البغدادي: "وَأورد هَذَا الْبَيْت بمفرده أَبُو عَليّ القالي فِي ذيل أَمَالِيه كَذَا:

من النّفر الْبيض الّذين إِذا انْتَموا وهاب اللئامَ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا

(١) ينظر: الاستراباذي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣: ٢٣.

(٢) الفراء، "معاني القرآن"، ٣: ٨٤.

(٣) الجاحظ: "البيان والتبيين"، ٣: ٢٠٣.

(٤) محمد بن يزيد المبرد. "الكامل في اللغة والأدب"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط، الفجالة-مصر: دار نهضة مصر للنشر والطبع، د.ت)، ١: ١٤٧.

ثم قال: "وَجَمِيع من روى هَذَا الْبَيْت رَوَاهُ: من النّفر الْبيض الّذين، أَو من النّفر الشم الّذين. وَلم أرَ مَن رَوَاهُ: مِن النّفر اللائي الّذين إِلّا النّحْوِيين"[(١)].

وعند الرضي: من النفر الشم الذين.... البيت.

فكل هذه الروايات تقوي رأي ابن السراج في هذه المسألة، وأن السماع لا يعضد رأي القائلين بجواز تكرار الموصول إذا اختلف لفظهما، وإن كان الرضي يرى بأن من الأَولى تجويز الرواية الأُولى؛ لأنها من باب التكرير اللفظي، كأنه قال: من النفر اللائي اللائي[(٢)].

واستشهد بعض النحاة بهذه الرواية على مجيء (اللائي) بمعنى (الذين)، وتوجيه تكرار الموصول في البيت على أحد أمرين: أحدهما أن (الذين) توكيد للائي، والآخر أن (هم) صلة (اللائي)، والتقدير: اللائي هم الذين[(٣)].

(١) البغدادي، "خزانة الأدب"، ٦: ٨٣.

(٢) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٣٢.

(٣) ينظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ١: ٢٥٩؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٣: ٣٥؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ١: ٤٤٤؛ والسيوطي، "الألغاز النحوية":٨٣.

المبحث الثاني: الاستعمال القبيح الجائز، وفيه أربعة مسائل

المسألة الأولى: الاخبار عن خبر (كان)

قال ابن السراج: "فإن أخبرتَ بالألف واللامِ قلت: الكائنُ أَخــاكَ زيــدٌ، وتقــديرهُ تقديرُ: الضاربِ أخاكَ زيدٌ، ولا خلافَ في الإخبار عن اسم (كانَ)، فأمــا خبرهــا ففيــه اختلاف، فمن الناس من يجيزُ الإخبار عنه فيقول: الكائنهُ زيدٌ أَخوكَ، والمصبحهُ عمــرو أخوكَ، وإن شئتَ جعلتَ المفعولَ منفصلًا فقلت: الكائنُ زيدٌ إياهُ أَخوكَ، والمصبحُ زيدٌ إياهُ أَبوكَ، وقال قوم: إن الإخبار عن المفعول في هذا الباب محالٌ؛ لأن معناه: كانَ زيدٌ مــن أَمرهِ كذا وكذا، فكما لا يجوز أن تخبر عن (كانَ من أمرهِ كذا وكذا)، كذلك لا يجــوز أن تخبر عن المفعول إذا كان في معناه، كذا حكى المازني جميــع هــذا، قــال أبــو بكــر: والإخبار عندي في هذا الباب عن المفعول قبيحٌ؛ لأنه ليس بمفعولٍ على الحقيقــة ولــيس إضمارهُ متصلًا إنما هو مَجازٌ، وعلامات الإضمارِ ههنا غيرُ محكمةٍ؛ لأنَّ الموضع الذي تقعُ فيه الهاءُ لا يجوز أن تقع (إياه) ذلك الموقع"[1].

دراسة المسألة:

تحدث ابن السراج عن مسألة في باب الإخبار، والمراد بــه الإخبــار بالــذي، أو بالألف واللام، وهو باب واسع وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحويــة، لقــصد الاختصاص، أو تقوي الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن، أو قــوة ملكــة فــي التصرف في الكلام، فالمقصود إذن في باب «الإخبار» إنما هو الامتحــان والاســتخبار عن كيفية النطق بتركيب تقتضيه القواعد، إذا أخبر في ذلك التركيب بالــذي أو بــالألف واللام، فمثال الإخبار بالذي مــن (قــام زيــد): الــذي قــام زيــد، وبــالألف والــلام: القائم زيد[2].

والمسألة التي تحدث عنها ابن السراج هي الإخبار عن اسم (كان) وخبرها، فذكر أنه لا خلاف في جواز الإخبار عن اسمها، إنما وقع الخلاف في الإخبار عــن خبرهــا، نحو: (كان زيدٌ أخاك).

فيُخبر عن خبرها بــ(الذي): فتقول: الذي كان زيدٌ إياه أخوك، أو الذي كانَه زَيــد أخوك.

وبالألف واللام، فتقول: الكائن زيدٌ إياه أخوك، أو الكائنهُ زيدٌ أخوك.

فمن النحويين من يجيز هذا الاستعمال، ومنهم من يمنعه، كما نقل عن المــازني، وذهب ابن السراج إلى تقبيحه، ودلالة القبح عنده قد يُفهم منها المنــع، وقــد يــراد بهــا

(١) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٢٨٩.

(٢) ينظر: الفارسي، "الإيضاح العضدي":٥٧؛ والشاطبي، "توضيح المقاصد":١٣١١؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٩: ٤٥٩٣؛ والأزهري، "التصريح بمضمون التوضيح"، ٢: ٤٣٣.

الجواز على ضعف، وهو الأرجح؛ لنسبة هذا الرأي عنه ممن تتطرق إلى هذا الخلاف، ومن هؤلاء ابن الدهان، كما نقل عنه ابن عقيل[1].

واعتل ابن السراج في تقبيحه لهذا الاستعمال بعلتين الأولى: أن خبر كان ليس بمفعول على الحقيقة، والثانية: أن إضماره ليس متصلا.

أما الجمهور فيجيزون هذا الاستعمال قياسا على جوازه في خبر المبتدأ، وخبر (إنَّ)، ومفعولي (ظن)، قال المبرد: "فَإِذا قلت: كَانَ زيد أَخَاك فخبرت عَن (زيد) قلت: الْكَائِن أَخَاك زيد؛ كَمَا كنت تَقول في ضرب فَإِن أَخْبرت عَن (الْأَخ) فَإِن بعض النَّحْوِيين لَا يُجِيز الْإِخْبَار عَنهُ، ويَقُول: إِنَّمَا مَعْنَاهُ: كَانَ زيد من أمره كَذَا وَكَذَا؛ فَكَمَا لَا يجوز أَن تخبر عَن قَوْلنَا: من أمره كَذَا وَكَذَا؛ كَذَلِك لَا يجوز أَن تخبر عَمَّا وضع مَوْضِعه وَهَذَا قَول فَاسد مَرْدُود لَا وَجه لَهُ؛ لِأَنَّك إِذا قلت: زيد منطلق – فَمَعْنَاه: زيد من أمره كَذَا وَكَذَا؛ فَلَو كَانَ يفْسد الْإِخْبَار هُنَاكَ لفسد هَاهُنَا، وَكَذَلِكَ بَاب ظَنَنْت وَعلمت، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتهَا؛ لِأَن معنى: (ظَنَنْت زيدا أَخَاك) إِنَّمَا هُوَ: ظَنَنْت زيدا من أمره كَذَا وَكَذَا، وَكَذَلِكَ: (إِن زيدا أَخُوك) إِنَّمَا هُوَ: إِن زيدا من أمره كَذَا وَكَذَا، فَمن زعم أَنه لَا يجوز الْإِخْبَار عَن ذَلِك لزمَه أَلا يُجِيز الْإِخْبَار عَن شَيْء من هَذَا، فَإِن كَانَ يخبر عَن هَذَا أجمع، وَيمْتَنع لعلّة مَوْجُودَة في هَذَا – فقد نَاقض"[2].

فالمبرد يعتل لجواز الاستعمال بالقياس، ويرد على المانعين بالتناقض، فكما جاز الإخبار عن خبر المبتدأ وغيره جاز عن خبر كان، إذ لا فرق بينها في المعنى.

ثم ذكر المبرد الأسلوب الأجود في الإخبار عن خبر كان، في نحو: كان زيد أَخاك: فإما أن يقال: الْكَائِن زيد إِيَّاه أَخُوك، أو: الكائنه زيد أَخوك، وكلا الأسلوبين حسن، إلا أنه يرى بأن الأول أحسن وأَجود؛ لمجيء الاسم الظاهر بعد (كان)[3].

فالقياس على النظير، والتناقض في المنع هما علتا المجيزين لهذا الاستعمال، وهو الأرجح في ما يظهر، وكأن ابن السراج أراد أن يقف موقفا وسطًا بين المانعين والمجيزين فأجازه على قبح.

وفصَّل بعض النحويين في المسألة: حيث أجازه في خبر (كان) الجامد، قياسا على ما سبق، ومنعه في كل خبر مشتق، سواء كان الخبر لمبتدأ أو (كان) أو (إنَّ) أو (ظن)، والعلة في المنع هي تغيير حالة الاسم بالكلية، وصحح هذا المنع ابن عصفور[4].

(١) ينظر: ابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٢٨٥–٢٨٦.

(٢) المبرد، "المقتضب"، ٣: ٩٧–٩٨.

(٣) المرجع السابق، ٣: ٩٧–٩٨.

(٤) ينظر: ابن عصفور، " شرح جمل الزجاجي"، ٣: ٩٦؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٢٨٦؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٣: ٢١٤–٢١٥.

المسألة الثانية: مجيء الوصف مبتدأً دون اعتماد على نفي أو استفهام

قال ابن السراج: "فأما إذا قلت: (قائمٌ زيدٌ) فأردت أن ترفع (زيدا) بـ(قائم) وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه، ... فإذا قلت: قائم أبوك، فـ(قائم) مرتفع بالابتداء، و(أبوك) رُفع بفعلهما، وهما قد سدا مسد الخبر"[(١)].

دراسة المسألة:

تحدث ابن السراج في هذه المسألة عن الوصف الواقع مبتدأً، ولم يعتمد على نفي أو استفهام، نحو قولك: قائمٌ زيدٌ، وقبل الحديث عن توجيه ابن السراج لهذا الاستعمال يحسن بي الإشارة إلى الأوجه التي يحتملها هذا الاستعمال، ففي هذا الكلام وجهان:

أحدهما: تقديم الخبر (قائم) على المبتدأ (زيد)، وذلك لغرض بلاغي كالتخصيص مثلا، وأصل الكلام: زيد قائم، وهذا التقديم جائز على مذهب البصريين؛ لمجيئه كثيرا في كلام العرب، نحو: في بيته يؤتى الحكم، ومشنوءٌ مَن يشنؤُك، وتميميٌّ أنا، فكل هذه الاستعمالات تقدم فيها الخبر على المبتدأ.

أما الكوفيون فيمنعون تقدم الخبر على المبتدأ؛ وعلتهم في ذلك أنه يؤدي إلى تقديم الضمير على ظاهره، ومعلوم أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، وهذه العلة مردودة عند البصريين؛ لأن الخبر وإن كان متقدما في اللفظ فهو متأخر في التقدير، فلاعتبار بهذا التقديم[(٢)].

والمعنى الثاني: أن يكون قولك: (قائمٌ زيدٌ) ليس من باب تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما هو تعبير أشبه بالتعبير الفعلي فهو يشبه: قام زيد، ويقوم زيد، إلا إنه عُدل به من الفعل إلى الاسم للدلالة على الثبوت، فإن أريد به هذا المعنى فيجب عند الجمهور أن يسبق هذا الوصف بنفي أو استفهام، نحو: ما قائم زيدٌ، أو أقائم زيدٌ، وهذا ما يسمى بالاعتماد، أي لا بد من اعتماد اسم الفاعل على نفي أو استفهام؛ لصحة الابتداء به، ويكون مرفوع هذا الوصف فاعلا سد مسد الخبر، ولا يكون خبرا؛ لأنه قائم مقام الفعل، والفعل لا يخبر عنه، فكذلك ما قام مقامه[(٣)].

وخالف في وجوب شرط الاعتماد على النفي أو الاستفهام الأخفش والكوفيون، فهم يجيزون مجيء الوصف مبتدأً دون اشتراط تقدمه باستفهام أو نفي، وعلى هذا يُعرَب (قائمٌ) مبتدأً، و(زيدٌ) فاعلا سد مسد الخبر[(٤)].

---

(١) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ٦٠.

(٢) ينظر في الخلاف بين البصريين والكوفيين في تقديم خبر المبتدأ عليه: ابن الأنباري، "الإنصاف":٦١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٩٢؛ وأبو حيان: "ارتشاف":١١٠٨.

(٣) ينظر: الأزهري، "التصريح بمضمون التوضيح"، ١: ١٩٣.

(٤) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٢٧٤؛ والاستراباذي، "شرح الرضي على الكافية"، ١: ٢٢٦؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب":١٠٨٣.

وابن السراج في هذه المسألة قبح مجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام، إلا أنه أجاز هذا الاستعمال على قبحه، فهو يوافق الأخفش والكوفيين في الجواز ولكنه يعده من الاستعمالات القبيحة.

ووجه القبح فيه كما ذكر الرضي هو بعده عن القياس؛ لأن الصفة لا تكون مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النفي والاستفهام[(١)].

ونسب ابن يعيش هذا الرأي–أي الجواز مع القبح–إلى سيبويه كذلك، حيث قال: "ولو قلت: "قائم الزيدان" من غيرِ استفهام، لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابنُ السرّاج، وهو مذهبُ سيبويه لتضمُّنه معنَى الفعل، وإن كان فيه قُبْحٌ؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل عملَ الفعل حتّى يعتمد على كلام قبله"[(٢)].

وكذلك فعل ابن مالك حيث نسب إلى سيبويه تقبيح هذا الاستعمال دون منع، قال في شرح التسهيل: "ومن زعم أن سيبويه لم يُجِز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل"[(٣)].

وبعض النحويين فهم من نص سيبويه المنع لا الجواز، ومن هؤلاء أبو حيان، وخطأ ما نسبه ابن مالك لسيبويه في هذه المسألة، وذكر أن دعواه ليست بصحيحة[(٤)].

وكلام سيبويه في كتابه يحتمل كلا الوجهين _ أي المنع والجواز مع القبح_ إذ يقول: " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد؛ وذاك إذا لم تجعل قائما مقدّماً مبنيا على المبتدأ، ...الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك، فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقوم زيدٌ، وقام زيد، قبُح؛ لأنه اسم"[(٥)].

فسيبويه يقبح مجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام ولكن يحتمل تقبيحه الجواز على ضعف، ويحتمل عدم الجواز، إلا أنه يترجح عندي أنه تقبيحه يراد به عدم الجواز؛ بدليل أن الرماني وهو أحد شراح كتابه نص على عدم جواز هذا الاستعمال، وهو شديد الموافقة لسيبويه، ولم يشر في شرحه على جوازه عند سيبويه، حيث قال: "وكذلك يجوز: (قائمٌ زيدٌ) على التقديم والتأخير، ولا يجوز على ترتيب الكلام؛ لأن اسم الفاعل لم يعتمد على شيء قبله"[(٦)].

(١) ينظر: الاستراباذي، "شرح الرضي على الكافية"، ١: ٢٢٦.
(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٩٢.
(٣) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٢٧٣.
(٤) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب":١٠٨٣.
(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ١٢٧.
(٦) ينظر: الرماني، "شرح كتاب سيبويه"، بتحقيق الدميري: ١٤٣٩.

واعتل الرماني لاعتبار (قائم) خبر مقدم و(زيد) مبتدأ مؤخر بقوة العامل في المبتدأ وهو الابتداء، وأن المبتدأ عمل بحق الأصل، فلا ينظر إلى تصرفه من عدمه، لذلك جاز تأخيره وتقديم خبره عليه[(١)].

وهذا التعليل استحسنه ابن أبي الربيع.[(٢)]

المسألة الثالثة: الفصل بين (حتى) وفعلها بالشرط الماضي أو الظرف

قال ابن السراج: "وتقول: سكتَ حتى أردنا أن نقومَ، تقول: افعلوا كذا وكَذا، فترده على جواب (إذا) ولو رددته على حتى جاز على قبحه وحقٌّ (حَتى) أن لا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه، وتقول: لا واللهِ حتى إذا أمرتُك بأَمرٍ تطيعني، ترفع جواب (إذا) وإن شئتَ نصبت على (حتى) على قبحٍ عندي، إلا أنَّ الفصلَ بالظرف أحسن من الفصل بغيره"[(٣)].

دراسة المسألة:

(حتى) من الحروف متعددة المعاني والاستعمالات، حيث تأتي على ثلاثة أقسام: جارة، وعاطفة، وابتدائية، وهذا تقسيم البصريين، وزاد الكوفيون قسما رابعا وهو مجيؤها ناصبة للفعل المضارع؛ لأنهم يرون أنها تنصب المضارع بنفسها[(٤)].

ومذهب البصريين أن الناصب للمضارع هو (أنْ) المضمرة وجوبا بعد (حتى) الجارة، ومجرورها المصدر المؤول من (أنْ) والفعل المضارع، والعلة عندهم في عدم اعتبار (حتى) ناصبة هي أن هذا الحرف من عوامل الأسماء التي تعمل فيها الجر، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال[(٥)].

ويشترط في المضارع المنتصب بـ(أن) المضمرة بعد (حتى) أن يكون للمستقبل، ولا بد من أن تكون (حتى) على أحد معنيين: إما تكون للغاية أي بمعنى (إلى) وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، نحو قوله تعالى: (قالوا لن نبرحَ عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) طه الآية ٩١، أو تكون بمعنى التعليل أي بمعنى (كي)، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة.

---

(١) ينظر: المرجع السابق: ١٤٤٠.

(٢) ينظر: عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع. "البسيط في شرح جمل الزجاجي"، تحقيق د.عياد الثبيتي، (بيروت: ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، ص٥٨٢.

(٣) ابن السرج، "الأصول في النحو"، ٢: ١٦٦.

(٤) ينظر: علي بن محمد الهروي. "الأزهية في علم الحروف"، تحقيق عبد المعين الملوحي، (د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٩٣م): ٢١٤؛ وأحمد بن عبد النور المالقي. "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، تحقيق د.أحمد الخراط، (د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ت): ٤١٨٠؛ والمرادي، "الجنى الداني": ٥٤٢؛ وابن هشام، "مغني اللبيب"، ٢: ٢٦٠.

(٥) ينظر: الاستراباذي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤: ٥٣؛ وابن هشام، "مغني اللبيب"، ٢: ٢٩٦، وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٧٩.

ومن أحكام (حتى) عند الجمهور عدم جواز الفصل بينها وبين الفعل المنصوب بعدها بشيء[(١)].

إلا أن ابن السراج خالف الجمهور في هذه المسألة، حيث أجاز الفصل بين (حتى) وبين الفعل بالشرط الماضي وكذلك بالظرف، فمثال الفصل بينهما بالشرط: أصحبك حتى إنْ قدَّرَ الله أتعلمَ، ومثال الفصل بينهما بالظرف: أقعد حتى عندك يجتمعَ الناس.

وابن السراج في هذه المسألة موافق للأخفش حيث نسب إليه جواز الفصل بالشرط، إلا أن ابن السراج قبح هذا الاستعمال، ورأى بأن الفصل بالظرف أحسن وأخف قبحًا من الفصل بالشرط[(٢)].

ونسب كل من أبي حيان وابن عقيل إلى هشام الضرير جواز الفصل بالقسم نحو: حتى والله آتيك، وبالمعمول مفعولاً نحو:حتى زيدًا أضرب، أو الجار والمجرور نحو: أصبر حتى إليك يجتمع الناس،وأجاز في هذه المواضع الرفع والنصب وقال:إن الرفع أصح[(٣)].

المسألة الرابعة: العطف على الضمير المرفوع المتصل

قال ابن السراج: "ولا يحسن أن يُعطف الاسم الظاهر على المرفوع المتصل، لا يحسن أن تقول: قمتُ وزيدٌ؛ حتى تؤكد فتقول: أنا وزيدٌ، ولا تقول: قام وزيدٌ؛ حتى تقول: قام هو وزيدٌ، وقال ﷻ: ﴿ٱذۡهَبۡ أَنتَ وَأَخُوكَ﴾[طه، من الآية:٤٢] ربما جاء على قبحه غير مؤكد ويحتمل لضرورة الشاعر، وإنما قَبُحَ أن تقول: قمت وزيد؛ لأن التاء قد صارت كأنها جزء من الفعل إذ كانت لا تقوم بنفسها، وقد غير الفعل لها، فإن عوضت من التأكيد شيئًا يفصل به بين المعطوف والمعطوف عليه نحو: ما قمتُ ولا عمرو، وقعدتُ اليومَ وزيد فحسن"[(٤)].

دراسة المسألة:

العطف على الضمير المرفوع تختلف أحكامه بحسب نوعه:

فالضمير المنفصل يجوز عطفه والعطف عليه مطلقا، نحو: زيدٌ وأنا قائمان، أو أنا وزيدٌ قائمان[(٥)].

أما الضمير المتصل وكذلك المستتر فالعطف عليه محل خلاف بين البصريين والكوفيين[(٦)].

---

(١) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب":١٦٦٧؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٨٤؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٢: ٣٠٣.

(٢) ينظر: ابن السرج، "الأصول في النحو"، ٢: ١٦٥، ١٦٦.

(٣) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب":١٦٦٧؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣: ٨٤.

(٤) ابن السرج، "الأصول في النحو"، ٢: ١١٩.

(٥) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٧٥؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٧٥؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب":٢٠١٢.

(٦) ينظر في الخلاف في هذه المسألة: ابن الأنباري، "الإنصاف":٣٨٠؛ والاستراباذي، "شرح الرضي على الكافية"، ٢: ٣٣٤؛ والزبيدي، "ائتلاف النصرة":٦٣.

فالبصريون يرون بأنه لا يجوز أن يُعطف عليه في اختيار الكلام إلا بعد الفصل بينه وبين المعطوف بالتوكيد أو بغيره، فلا يصح: قمت وزيدٌ، ولا: قام وزيدٌ، إلا بعد أن يفصل بينه وبين المعطوف، ويكون الفصل بأحد أشياء:

إما بالتوكيد بضمير منفصل، نحو: قمت أنا وزيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء:٥٤].

وإما بالظرف، نحو: قمت اليوم وزيدٌ.

ويفصل كذلك بضمير النصب، نحو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد، من الآية:٢٣].

ويكون الفصل أيضا بـ(لا) كما في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام، من الآية:١٤٨].

ولا يُعتد بفصل كاف (رويدك) كما ذكر أبو حيان، بل لا بد من التوكيد بالضمير، نحو: رويدك أنت وزيدٌ[(١)].

أما الكوفيون فيجيزون العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام من غير فصل بتوكيد أو غيره، وحجتهم في ذلك السماع، ومنه قول عمرَ بن أبي ربيعة[(٢)]:

قُلتُ إذ أقبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

بعطف (زُهْر) على الضَّميرِ المستتر المرفوع في (أقبَلَت)، أي: أقبَلَت هي.

ومنه قول جرير[(٣)]:

وَرَجَا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِينَالَا

أي: لم يكُنْ هو.

ومن السماع الذي احتج به الكوفيون قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: كنت أَسمع رسولَ ﷺ يقول: (كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)[(٤)].

---

(١) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب":٢٠١٣.

(٢) البيت من الخفيف، وهو في: عمر بن أبي ربيعة المخزومي. "ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له د.فايز أحمد، (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م):٣٠٥؛ وهو من شواهد: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٧٩؛ وابن الأنباري، "الإنصاف":٣٨٠؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٧٥.

(٣) البيت من الكامل، وهو في: جرير بن عطية الخطفى. "ديوان جرير"، (د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٦م):٥٧، وهو من شواهد: ابن الأنباري، "الإنصاف":٣٨٠؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٣٧٥؛ والأشموني، "شرح الأشموني"، ٣: ١٦٩.

(٤) أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري. "صحيح البخاري"، (د.ط، الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عمر بن الخطاب ﷺ، برقم (٣٤٨٢).

ورد البصريون ما استدل به الكوفيون من الشعر بأن ذلك من الشاذ الذي لا يُؤخذ به، ولا يُقاس عليه، وإنما جاء هنا لضرورة شعرية، وهو جائز عندهم في ضرورة الشعر، فليس للكوفيين حجة في ذلك[(١)].

وأما استدلالهم بالحديث الشريف فيحمل ذلك على الرواية بالمعنى؛ بدَليلِ روايته في البخاري بلفظ: "أنا وأبو بكرٍ وعُمَر"[(٢)].

وإذا رجعنا إلى توجيه ابن السراج لهذا الاستعمال نجد أنه أجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، ولكنه تجويز مع القبح، فهو يقف في موقف وسط بين البصريين المانعين، والكوفيين المجيزين دون استقباح.

وعلة ابن السراج في تقبيحه هذا الاستعمال هي أن الضمير المتصل في حكم الجزء من الفعل؛ وذلك لشدة اتصاله به؛ فإذا كان بمنزلة حرف من حروف الفعل قبح العطف عليه؛ لأنه يصير كالعطف على بعض الفعل، وكذلك العطف على الضمير المستتر، كأنه عطف على الفعل نفسه، وعطف الاسم على الفعل لا يجوز.

وهذا التوجيه الذي وجه به ابن السراج هذا الاستعمال _ أي الجواز مع القبح_ في اختيار الكلام هو الذي عليه أكثر النحاة، وهو المفهوم من رأي سيبويه[(٣)]، وهو كذلك صريح رأي المبرد[(٤)].

وعلى هذا الحكم سار جمهور النحاة، قال ابن مالك في نظمه[(٥)]:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبَلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِياً، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

والقُبح في هذا الاستعمال يتفاوت بحسب الضمير كما ذكر ابن يعيش، فالعطف على الضمير المستتر، نحو: (قُمْ وعمرٌو)، أقبحُ من العطف على المتصل، نحو: (قمتُ وعمرٌو)؛ وذلك لأن الضمير المتصل له صورةٌ ولفظٌ، وليس للمستتر صورةٌ، والعطف على التاء في (قمت وزيدٌ) أقبح من العطف على (نا) الفاعلين في: (قمنا وزيدٌ)؛ لأنّ الضمير في(قمتُ) على حرف واحد، فهو بعيدٌ من لفظِ الأسماء، أما الضميرُ في (قُمْنَا) فجاء على حرفَين، فهو أقرب إلى الأسماء، فكلما طال لفظ الضمير، كان العطف عليه أقلَّ قبحًا[(٦)].

(١) ينظر: ابن الأنباري، "الإنصاف":٣٨٠.
(٢) الأزهري، "التصريح بمضمون التوضيح"، ٢: ١٨١.
(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢: ٣٨٧.
(٤) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٣: ٢١٠.
(٥) ابن مالك، "ألفية ابن مالك":٣٦.
(٦) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٧٦.

إلا أن ابن جني ذكر في الباب الذي أسماه (في إقلال الحفل بما يلطف من الحكـم) من كتابه الخصائص أنه لا فرق في الاستقباح بين تلك الضمائر، فكلها سواء في الحكـم؛ لأنها لا تخرج الضمير من أن يكون مرفوعًا متصلا بالفعل[1].

(١) ينظر: ابن جني، "الخصائص"، ٣: ٢٢.

المبحث الثالث: منهج ابن السراج في تقبيحه لبعض الاستعمالات اللغوية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب القبح عند ابن السراج

من خلال تتبع الاستعمالات اللغوية التي حكم عليها ابن السراج بالقبح في كتابه الأصول في النحو، نجد أنه اعتمد على أسباب منطقية جعلته يصدر ذلك الحكم في توجيهه لتلك الاستعمالات، وقد تنوعت تلك الاستعمالات التي حكم عليها ابن السراج بالقبح فشملت الأحكام النحوية، وكذلك مواضع الألفاظ في الجملة، واتساق المعاني، الأمر الذي أوجب تعدد الأسباب والدوافع الداعية إلى تقبيح تلك الاستعمالات، ويمكن إجمال أهم هذه الأسباب فيما يأتي:

١ – عدم السماع:

والسماع من أهم الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن السراج في أحكامه، وهذا الأصل إما أن يكون مقررا للحكم عنده أو مرجحا فيما اختلف فيه من المسائل، وأحيانا يقضي بفساد حكم نحوي نتيجة انعدام هذا الأصل، فنجد ابن السراج يقبح بعض الاستعمالات لعدم توفر السماع الذي يعضدها، ومن ذلك: تقبيحه لتكرار الموصول، وردُّه تجويز الكوفيين لهذا الاستعمال في حال اختلف لفظهما، والعلة عنده هي عدم صحة السماع المحتج به عندهم[(١)].

٢ – مخالفة القياس:

يعد القياس الأصل الثاني من الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن السراج في الحكم على الاستعمالات اللغوية، وتوجيه الأحكام النحوية، حيث كان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، فإن وجد استعمالا خالف القياس المطرد حكم عليه بالضعف والقبح، من ذلك حكمه بالقبح على إقامة الصفة مقام المخصوص بالمدح أو الذم المحذوف إذا كانت تلك الصفة فعلا أو ظرفا، محتجا على ذلك بشذوذه في القياس[(٢)].

ومن ذلك أيضا تقبيحه العطف على الضمير المحذوف وعدم جوازه، حتى يتم إبراز الضمير، نحو: الذي هو وعبد الله ضَرباني أخوكَ.

وسبب تقبيحه لهذا الاستعمال هو القياس على النظير؛ إذ إن العطف نظير التثنية، ولا تصح التثنية من واحد بل لا بد من اثنين، فكذلك العطف لا بد من معطوف عليه[(٣)].

(١) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٣٥٤.
(٢) ينظر: المرجع السابق، ١: ١١٨.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢: ٣٣٨.

٣- مخالفة الأصل النحوي المجمع عليه عند النحاة:

حرص ابن السراج في كتابه على عدم مخالفة الأصول النحوية التي يكاد يجمع عليها النحاة، وإذا وجد شيئا من الأحكام التي تخالف تلك الأصول فإنه لا يتردد في تضعيفها وتقبيحها، ومن ذلك تقبيحه للرأي القائل بأن العلَم إذا نودي به نحو: (يا زيدُ) فإنه ينكَّر ثم يعرف بالنداء، وتمسك ابن السراج ببقائه على أصله وهو معرفيته، فلا تسلب منه حال النداء[(١)].

ومن ذلك أيضا تقبيحه مجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام؛ لأن الاعتماد في هذه المسألة أصل نحوي سار عليه جمهور النحويين، ومخالفة ذلك الأصل يوجب عنده القبح[(٢)].

ومن الأصول النحوية التي تمسك ابن السراج بالسير عليها امتناع عطف الفعل على الاسم أو العكس، وتقبيح ما جاء مخالفا لهذا الأصل[(٣)].

٤- مخالفة الأكثر في كلام العرب:

حيث يكثر في استعمالاتها توكيد الضمير المرفوع المتصل عند العطف عليه، نحو: قمت أنا وزيدٌ، أما العطف عليه دون توكيد أو فاصل يعد مخالفا للاستعمال الفصيح، ولذلك استوجب القبح عند ابن السراج[(٤)].

٥- الإخلال بمواقع تركيب الكلام:

والمراد به وضع اللفظ في غير موضعه، فهذا يوجب القبح، ومن ذلك مجيء خبر (أنْ) المخففة جملة فعلية؛ لأنها مختصة بالأسماء فلا يليها الفعل إلا بعد فاصل يفصل بينهما، ومباشرة الفعل لها دون فاصل يعد إخلالا بموقع تركيب الكلام، ووضعا للفظ في غير موضعه، مما استوجب القبح عند ابن السراج[(٥)].

٦- عدم استقامة المعنى:

كأن يكون في الكلام تناقض يحيل إلى فساد المعنى، ومن ذلك وصف المنادى المرخم، إذ لا بد من رد المحذوف منه قبل وصفه؛ لأن المرخم ما حذف إلا لتمام العلم به، والغرض من الوصف البيان ورفع الإبهام عن الموصوف، فيكون في ذلك تناقض في مقتضى الكلام، وهذا يوجب القبح عند ابن السراج[(٦)].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١: ٣٣٠.
(٢) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١: ٦٠.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ١: ١٨٤.
(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢: ١١٩.
(٥) ينظر: المرجع السابق، ١: ٢٣٩.
(٦) ينظر: المرجع السابق، ١: ٣٧٤.

ومن ذلك أيضا تقبيحه إلغاء (ظننت) إذا تقدمت؛ لأن الكلام بُنـي على معناها، بخلاف لو توسطت أو تأخرت.

٧- الإجحاف بكثرة الحذف:

ومن ذلك حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين-أي النكرة المقصودة-واسم الإشارة في اختيار الكلام، نحو: رجلُ أقبِلْ، وهذا أقبِلْ، حيث اجتمع على الاسم حذفان: حذف الموصوف، وحذف النداء؛ فيكون في ذلك إجحاف وإنهاك للاسم، وهذا يوجب القبح عند ابن السراج[(١)].

٨- الضرورة الشعرية:

وقد عقد لها ابن السراج مبحثا مستقلا سماه (باب ضرورة الشاعر)، ذكر فيه ما يجوز للشاعر وما لا يجوز، حيث ذكر أن مما يجوز للشاعر هو أن يضطره الوزنُ إلى الحذف، أَو الزيادة، أَو التقديم، أَو التأْخير، أو الإبدال، أَو تغيير الإعراب، أَو تأنيث المُذكر، أما الذي لا يجوز للشاعرِ هو أَنْ يحذف كيفما شاء، أو يزيد ما شاء، بل لا بد من اتباع الأصول في ذلك، وقسم ابن السراج الضرورات إلى مستحسنة، وإلى شاذة[(٢)].

ومن الضرورات المستقبحة التي جعلها ابن السراج من الشاذ الذي لا يقاس عليه: حذف الفاء من جواب الشرط؛ نحو قوله[(٣)]:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إنّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

وقول ذي الرمة:

وإني مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانبِ الذي بهِ أَنْتِ مِنْ بَينْ الجَوانبِ ناظِرُ

المطلب الثاني: مرادفات القبح عند ابن السراج

الغالب في منهج ابن السراج في تقبيحه تلك الاستعمالات المخالفة للنظام اللغوي المتبع أن يعبر بالقبح أو أحد اشتقاقاته، نحو قوله: (جاز على قُبْحٍ)، و(قبيح)، و(قَبُحَ)، و(يقبُح)، و(يُستقبَح)، إلا أنه لم يقتصر على تلك الألفاظ فحسب، بل نراه يطلق ألفاظًا مرادفة للقبح أو مشابهة له، وغرضه في ذلك تأكيده على حكمه الذي أصدره على ذلك الاستعمال، فمن هذه الألفاظ:

(١) ينظر: المرجع السابق، ١: ٣٣٨.

(٢) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣: ٤٣٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣: ٤٦١-٤٦٢.

١ – المنع:

وهو أحد الأحكام النحوية التي وجه بها ابن السراج كثيرًا من الاستعمالات اللغوية المخالفة للقياس أو القاعدة، وقد يتداخل هذا الحكم مع القبح عند ابن السراج، فكثير من الاستعمالات اللغوية التي حكم عليها بالقبح ممتنعة وغير جائز استعمالها، فنراه في كثير من المواضع يجمع بين القبح وعدم الجواز، ولعل السبب في جمعه بين هذين الحكمين إنما هو على سبيل المبالغة في بيان ما لا يجوز استعماله.

ومن الأمثلة على ذلك: عدم تجويزه لعطف الاسم على الفعل، أو العكس؛ لأن العطف أخو التثنية، إذ يقول: "فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف ألا ترى أنك إذا قلت: زيدان، فإنما معناه: زيد وزيد، فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لاستُغنِيَ عن العطف"(١).

٢ – الضعف:

وقد استعمل ابن السراج الضعف بمعنى القبح في كثير من المواضع، والمتتبع للاستعمالات التي حكم بها ابن السراج بالضعف يلحظ أن هذا المصطلح مرادف للقبيح الجائز، ومن الاستعمالات التي حكم عليها ابن السراج بالقبح والضعف قوله في باب لا النافية: "واعلم أنه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارسٍ حتى تقول: ولا شجاع وكذلك: هذا زيد فارسًا، لا يحسن حتى تقول: لا فارسًا ولا شجاعًا وذلك أنه جواب لمن قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررت أم بفارس، ولقوله: أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ، وقد يجوز على ضعفه في الشعر"(٢).

٣ – الرداءة:

يقال: رَدُؤَ الشيءُ يردؤُ رداءةً فهو رديء أي: فاسد ووضيع وخسيس(٣).

وقد استعمل ابن السراج لفظة (رديء) بمعنى القبح في بعض المواضع، من ذلك قوله: "وقد حكوا: ادخلِ الدارِ للواحدِ على الإتباع وهو رديءٌ لأنه ملبسٌ"(٤).

وقد يقرن بينهما، كما في قوله: "ويقبحُ أَنْ يُقَطعَ أَلفُ الوصلِ في حشوِ البيتِ ورُبّما جَاء في الشعرِ وهوَ رَديءٌ"(٥).

(١) ينظر: المرجع السابق، ١: ١٨٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١: ٣٩٥.

(٣) ينظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، ١٤: ١٦٧؛ والجوهري، "الصحاح"، ١: ٣٦، (رَدُؤَ).

(٤) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ١٧٢.

(٥) المرجع السابق، ٣: ٤٤٦.

٤ – انتفاء الحُسْن:

كثيرا ما وجه ابن السراج بعض الاستعمالات التي يرى بقبحها بقوله: (لا يحسن)، ومن ذلك قوله: في إلغاء عمل (ظن): "ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرًا، فإذا ألغيت فكأنك قلت: زيدٌ منطلق في ظني ولا يحسن أن تلغيَهُ إذا تقدم"[(٢)] .

(١) المرجع السابق، ١: ١٨١.

الخاتمة

توصل هذا البحث الذي تناول الاستعمالات القبيحة عند ابن السراج، ومعرفة أسباب تقبيحه ودوافعه، إلى عدد من النتائج من أبرزها:

١. كثرة ظاهرة التقبيح عند ابن السراج، بنوعيه الجائز وغير الجائز، مما يعكس عنايته بتقويم الاستعمالات اللغوية وتوجيهها، والإرشاد إلى الاستعمال الصحيح حفاظا على فصاحة اللغة وسلامتها مما يشوبها.
٢. عنايته بأصول النحو وأدلته الإجمالية وخاصة السماع والقياس، وجعلها معيارا دقيقا في تقبيحه لتلك الاستعمالات التي خرجت عن النظام اللغوي المألوف.
٣. لم يقتصر في تقبيحه على الاستعمالات غير الجائزة، بل شمل الاستعمالات التي جاءت دون الفصاحة، فكانت عنده جائزة على قبح.
٤. موافقته في مواضع متعددة لبعض الأئمة السابقين في تقبيحه لبعض الاستعمالات اللغوية خلافا للجمهور، فتارة يوافق الفراء، وأخرى الأخفش، وثالثة يوافق المبرد.
٥. عنايته بالتعليل وبيان السبب وراء توجيهه للاستعمالات التي حكم عليها بالقبح.
٦. اتضح من خلال دراسة الاستعمالات اللغوية التي قبحها أن بعض تلك الاستعمالات غير قبيحة، وأثبتت الدراسة فصاحتها وسلامتها مما يقدح فيها، ومن ذلك:
   - تقبيحه وصف المنادى المرخم، خلافا للجمهور.
   - تجويزه مع القبح للفصل بين (حتى) وبين الفعل بالشرط الماضي أو بالظرف، خلافا للجمهور.

التوصيات:

يوصي الباحث طلبة العلم والدارسين المختصين بهذا العلم أن يولوا عنايتهم بدراسة مسائل التقبيح والتحسين عند علماء هذا الفن؛ كما يوصي بدراسة مناهجهم في هذا النوع من المسائل.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولًا: الكتب المطبوعة:

١. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، "البسيط في شرح جمل الزجاجي"، تحقيق د.عياد الثبيتي، (بيروت: ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م).

٢. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط، القاهرة: دار نهضة مصر، د.ت).

٣. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، "أسرار العربية"، تحقيق محمد البيطار، (د.ط، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م).

٤. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" ومعه كتاب: "الانتصاف من الإنصاف"، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت–صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٨٧م).

٥. ابن الجزري، محمد بن محمد، "النشر في القراءات العشر"، تصحيح علي الضبَّاع، (د.ط، مصر: دار الكتب العمومية، د.ت).

٦. ابن الحاجب، عثمان بن عمر، "الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)"، تحقيق هادي حمودي، (ط١، بيروت: مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب،١٩٨٥م).

٧. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، "توجيه اللمع"، تحقيق فايز زكي دياب، (ط٢، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧م).

٨. ابن السراج، محمد بن السري، "الأصول في النحو"، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).

٩. ابن الشجري، هبة الله بن علي، "أمالي ابن الشجري"، تحقيق د.محمود الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م).

١٠. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، (د.ط، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر".

١١. ابن النديم، محمد بن إسحاق. "الفهرست"، ضبطه وشرحه د.يوسف الطويل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م).

١٢. ابن جني، عثمان بن جني، "الخصائص"، تحقيق: محمد النجار، (ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م).

١٣. ابن جني، عثمان بن جني، "اللمع في العربية"، تحقيق حامد المؤمن، (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٢م).
١٤. ابن جني، عثمان بن جني، "سر صناعة الإعراب"، تحقيق د.حسن هنداوي، (ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م).
١٥. ابن خلكان، أحمد بن محمد، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م).
١٦. ابن دريد، محمد بن الحسن، "جمهرة اللغة"، تحقيق رمزي بعلبكي، (ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).
١٧. ابن عصفور، علي بن مؤمن، "المقرب"، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، (ط١، د.ن، ١٩٧٢م).
١٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن، "شرح جمل الزجاجي"، تحقيق د.فواز الشعار، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
١٩. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق د.محمد بركات، (د.ط، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠م).
٢٠. ابن مالك، محمد بن عبد الله، "ألفية ابن مالك في النحو والصرف"، ضبط وتعليق د.عبد اللطيف الخطيب، (ط١، الكويت: مكتبة دار العروبة، ٢٠٠٦م).
٢١. ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح التسهيل"، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد المختون، (ط١، الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م).
٢٢. ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح الكافية الشافية"، الشافية"، تحقيق عبد المنعم هريدي، (ط١، مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي، ودمشق: دار المأمون، ١٤٢٠هـ).
٢٣. ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، تحقيق عدنان الدوري، (د.ط)، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٧م).
٢٤. ابن مالك، محمد بن محمد. "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق عبد الحميد محمد، (د.ط: بيروت: دار الجيل، ب.ت).
٢٥. ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، تصحيح أمين عبد الوهاب، ومحمد العبيدي، (ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ١٩٩٧م.

٢٦. ابن هشام ، عبد الله بن يوسف، "أوضح المسالك"، ومعه (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط، صيدا–بيروت: المكتبة العصرية، ب.ت).
٢٧. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق د.مازن المبارك، ومحمد حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م).
٢٨. ابن يعيش، يعيش بن علي، "شرح المفصل لابن يعيش"، (د.ط، دمشق: إدارة الطباعة المنيرية، د.ت).
٢٩. أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، "الأغاني"، (د.ط، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٧م).
٣٠. أبو حيان، محمد بن يوسف، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق د.رجب محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م).
٣١. أبو حيان، محمد بن يوسف، "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، تحقيق د.حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٩٧م).
٣٢. أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، "النوادر في اللغة"، تحقيق د.محمد أحمد، (ط١، بيروت: دار الشروق، ١٩٨١م).
٣٣. أبو سعيد السكري، الحسن بن الحسين، "شرح أشعار الهذليين"، تحقيق عبد الستار فراج، (د.ط، القاهرة: مكتبة دار المعرفة ومطبعة المدني، د.ت).
٣٤. الأخطل، غياث بن غوث، "ديوان الأخطل"، شرحه وقدم له: مهدي ناصر الدين، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م).
٣٥. الأخفش، سعيد بن مسعدة، "معاني القرآن"، تحقيق د.هدى قرّاعة، (ط١، القاهرة: مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.
٣٦. الأزهري، خالد بن عبد الله، " التصريح بمضمون التوضيح"، تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).
٣٧. الأزهري، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة"، تحقيق: مجموعة من المحققين، (د.ط، مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، دار القومية العربية للطباعة، ١٩٦٤م).
٣٨. الاستراباذي، محمد بن الحسن، "شرح كافية ابن الحاجب"، تصحيح وتذييل يوسف عمر، (ط٢، بني غازي: منشورات جامعة بنغازي، ١٩٩٦م).

٣٩. الأسدي، الشماخ بن ضرار، "ديوان الشماخ"، تحقيق صلاح الدين الهادي، (د.ط، مصر: دار المعارف، د.ت).
٤٠. الأشموني، علي بن محمد، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، بحاشية الصبان، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، (د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت).
٤١. الأنصاري، حسان بن ثابت، "ديوان حسان بن ثابت الأنصاري"، تحقيق عبد مهنا، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م).
٤٢. الأنصاري، عبد الرحمن بن حسان، "شعر عبد الرحمن بن حسان" جمع د. سامي العاني، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧١م).
٤٣. البخاري، محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري"، (د.ط، الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عمر بن الخطاب ﷺ، برقم (٣٤٨٢).
٤٤. البغدادي، عبد القادر بن عمر، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٩٧م).
٤٥. البنا، أحمد بن محمد، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، تحقيق د.شعبان إسماعيل، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م).
٤٦. الجاحظ، عمرو بن بحر. "البيان والتبيين"، (دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ه).
٤٧. الجرجاني، علي بن محمد. "التعريفات"، (ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م).
٤٨. الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عطار، (ط٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م).
٤٩. الحسن بن عبد الله السيرافي. "شرح كتاب سيبويه"، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي علي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).
٥٠. الحموي، ياقوت بن عبد الله، "معجم الأدباء"، تحقيق إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م).
٥١. الخطفى، جرير بن عطية، "ديوانه جرير"، (د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٦م).
٥٢. الداني، عثمان بن سعيد. "التيسير في القراءات السبع"، تحقيق أوتو ترزيل، (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٤م).
٥٣. الذهبي، محمد بن أحمد، "سير أعلام النبلاء"، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م).

٥٤. ذو الرمة، غيلان بن عقبة، "ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي"، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، (ط١، جدة: مؤسسة الإيمان، ١٩٨٢م).
٥٥. الزبيدي، عبد اللطيف الشرجي، "ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، تحقيق د.طارق الجنابي، (ط١، بيروت: مكتبة النهضة العربية،١٩٨٧م).
٥٦. الزبيدي، محمد بن الحسن، "طبقات النحويين واللغويين"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، القاهرة: محمد سامي أمين الخانجي، ١٩٥٤م).
٥٧. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، "أمالي الزجاجي"، تحقيق عبد السلام هارون، (ط٢، بيروت: دار الجيل،١٩٨٧م).
٥٨. الزمخشري، محمود بن عمر، "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، تحقيق خليل مأمون، (بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٩م).
٥٩. السرقسطي، إسماعيل بن خلف، "العنوان في القراءات السبع"، تحقيق د.زهير زاهد؛ د.خليل العطية، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ).
٦٠. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله؛ "نتائج الفكر في النحو"، تحقيق عادل عبد الموجود؛ وعلي معوض، (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).
٦١. سيبويه، عمرو بن عثمان، "الكتاب"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).
٦٢. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "الاقتراح في أصول النحو". تحقيق عبد الحكيم عطية، (ط٢، دمشق: دار البيروتي، ٢٠٠٦م).
٦٣. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "الألغاز النحوية"، (ط٢، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٣م).
٦٤. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٤م).
٦٥. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحقيق أحمد شمس الدين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.)
٦٦. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)"، تحقيق د.عياد الثبيتي، (د.ط، مكة المكرمة: مكتبة دار التراث، ١٩٩٦م).
٦٧. الشلوبين، عمر بن محمد، "التوطئة"، تحقيق د.يوسف المطوع، (د.ط، د.ن، ١٩٨١م).

٦٨. الصبان، محمد بن علي، "حاشية الصبان على الأشموني-شرح الأشموني-لألفية ابن مالك"، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، (د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت).
٦٩. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. "الوافي بالوفيات"، تحقيق أحمد الأرناؤوط؛ وتركي مصطفى، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م).
٧٠. العجاج، عبد الله بن رؤبة، "ديوان العجاج برواية الأصمعي"، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، (د.ط، دمشق: مكتبة أطلس، والمطبعة التعاونية، ١٩٧١م).
٧١. العسكري، الحسن بن عبد الله. "جمهرة الأمثال"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، (ط٢، بيروت: دار الجيل، د.ت).
٧٢. العكبري، عبد الله بن الحسين، " التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م).
٧٣. العكبري، عبد الله بن الحسين،" اللباب في علل البناء والإعراب"، تحقيق: غازي طليمات، ود.عبد الإله نبهان، (ط١، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٥م).
٧٤. الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل العسكريات في النحو العربي"، تحقيق د.علي المنصوري، (ط٢، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢م).
٧٥. الفارسي، الحسن بن أحمد، "المسائل الحلبيات"، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٧م).
٧٦. الفارسي، الحسين بن أحمد، "الإيضاح العضدي"، تحقيق د.حسن فرهود، (ط٢، دار العلوم، ١٩٨٨م).
٧٧. الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن"، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد نجاتي، (ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م).
٧٨. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "العين"، تحقيق د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، (ط١، بيروت: منشورات الأعلميّ للمطبوعات، ١٩٨٨م).
٧٩. القفطي، علي بن يوسف، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٦م).
٨٠. الكندي، امرؤ القيس بن حجر، "ديوان امرئ القيس"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٤، بيروت: دار المعارف، د.ت).

٨١. ابن الوراق، عبد الله بن محمد أبو الحسن، "علل النحو"، تحقيق: محمود الدرويش، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٠).
٨٢. المالقي، أحمد بن عبد النور، "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، تحقيق د.أحمد الخراط، (د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ت).
٨٣. المبرد، محمد بن يزيد، "الكامل في اللغة والأدب"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط، الفجالة–مصر: دار نهضة مصر للنشر والطبع، د.ت).
٨٤. المبرد، محمد بن يزيد، "المقتضب"، تحقيق محمد عضيمة، (ط٣، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م).
٨٥. المتنبي، أحمد بن الحسين. "ديوان أبي الطيب المتنبي"، (د.ط، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٣م).
٨٦. المخزومي، عمر بن أبي ربيعة، ":ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له د.فايز أحمد، (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م.
٨٧. المرادي، حسن بن قاسم، "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ود.محمد فاضل، (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).
٨٨. المرادي، حسن بن قاسم، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، تحقيق د.عبد الرحمن سليمان، (ط٢، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م).
٨٩. الميداني، أحمد بن محمد، "مجمع الأمثال"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط، مطبعة السنة المحمدية، د.ت).
٩٠. ناظر الجيش، محمد بن يوسف، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق أ.د.علي فاخر وآخرون، (ط١، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨ه).
٩١. النحاس، أحمد بن محمد، "إعراب القرآن للنحاس"، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ه).
٩٢. الهروي، علي بن محمد، "الأزهية في علم الحروف"، تحقيق عبد المعين الملوحي، (د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٩٣م).
٩٣. اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، "إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين"، تحقيق د.عبد المجيد دياب، (ط١، السعودية: شركة الطباعة العربية السعودية، ١٩٨٦م).

ثانيًا: الرسائل العلمية:

٩٤. البحبح، أحمد عبد اللاه، " ظاهرة القبح في كتاب سيبويه"، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة عدن، ٢٠١١م.

٩٥. الرماني، علي بن عيسى. "شرح كتاب سيبويه"، من (باب لبيك وأخواتها) إلى نهاية (باب الترخيم في ضرورة الشعر)، دراسة وتحقيق د.المتولّي الدَّمِيري، (رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر لعام ١٤٠٢ه).

٩٦. الرماني، علي بن عيسى، "شرح كتاب سيبويه، من (باب الندبة) إلى نهاية (باب الأفعال في القسم)"، دراسة وتحقيق أ.د.سيف لعريفي، (رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لعام ١٤١٨ه).

ثالثًا: البحوث المنشورة:

٩٧. السراء، د.هدى بنت سليمان، "المحكوم عليه بالقبح عند الفراء في كتابه (معاني القرآن)- دراسة نحوية"، (مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ٢٠١٦م).

٩٨. عطية، د.أسامة محمد، "الاستعمال اللغوي القبيح في تراكيب العربية عند المبرد-دراسة في كتابه (المقتضب)"، (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس).

٩٩. المصاروة، د. جزاء محمد، "الاستعمال اللغوي القبيح-دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه"، (مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٥، صيف ٢٠١٥م).

Thabat almasadir walmarajie

Alquran Alkarim.

Awlan: Alkutub almatbueati:

١. abin 'abi alrabie, eubayd allah bin 'ahmadu, "albasit fi sharh jumal alzajaji", tahqiq da.eiad althabiti, (birut: ta١, dar algharb al'iislamii, ١٩٨٦mi).

٢. abn al'anbari, eabd alrahman bin muhamad. "nzahat al'alba' fi tabaqat al'udaba'i", tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, (du.ta, alqahirata: dar nahdat masra, da.ta).

٣. abn al'anbari, eabd alrahman bin muhamad, "'asrar alearabiati", tahqiq muhamad albitar, (du.ti, dimashqa: matbueat almajmae aleilmii alearabia, ١٩٥٧ma).

٤. abn al'anbari, eabd alrahman bin muhamad, "al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyn walkufiiyn" wamaeah kitabi: "alaintisaf min al'iinsaf", limuhamad muhyi aldiyn eabd alhamid, (du.t), bayruta-sida: almaktabat aleasriati, ١٩٨٧ma).

٥. abn aljazari, muhamad bin muhamad, "alnashr fi alqira'at aleashru", tashih eali aldbbae, (du.ta, masra: dar alkutub aleumumiati, da.ta).

٦. abn alhajibi, euthman bn eumri, "al'amalii alnahwia ('amali alquran alkarimi)", tahqiq hadi hamuwdi, (ta١, bayrut: maktabat alnahdat alearabiat waealim alkutibi,١٩٨٥mi).
٧. abin alkhabazi, 'ahmad bin alhusayni, "tawjih allamae", tahqiq fayiz zaki diab, (ta٢, masr: dar alsalam liltibaeat walnashr waltawzie waltarjamati, ٢٠٠٧mi).
٨. abn alsaraji, muhamad bn alsuri, "al'usul fi alnahu", tahqiq da.eabd alhusayn alfatli, (tu٣, bayrut: muasasat alrisalati, ١٩٩٦mu).
٩. abin alshajari, hibat allh bn eulay, "'amaliun abn alshajarii", tahqiq du.mahmud altanahi, (ta١, alqahirati: maktabat alkhanji, ١٩٩٢ma).
١٠. abn aleamadi, eabd alhayi bin 'ahmad. "shdharat aldhahab fi 'akhbar min dhahaba", (du.ta, bayrut: almaktab altijarii liltibaeat walnashri".
١١. abin alnidim, muhamad bn 'iishaqa. "alfahristu", dabtah washarhuh di.yusuf altawili, (tu١, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ١٩٩٦mu).
١٢. abin jini, euthman bn jini, "alkhasayisi", tahqiqu: muhamad alnajar, (ta٣, bayrut: ealim alkutub, ١٩٨٣mi).
١٣. abin jini, euthman bn jini, "allamae fi alearabiati", tahqiq hamid almuman, (ta١, baghdad: matbaeat aleani, ١٩٨٢mi).
١٤. abin jini, euthman bin jini, "sar sinaeat al'iierabi", tahqiq da.hasan hindawii, (ta٢, dimashqa: dar alqalama, ١٩٩٣mi).
١٥. abin khalkan, 'ahmad bin muhamad, "wfiat al'aeyan wa'anba' 'abna' alzamani", tahqiq 'iihsan eabaas, (ta١, bayrut: dar sadir, ١٩٩٤ma).
١٦. abin diridi, muhamad bn alhasani, "jamharat allughati", tahqiq ramziun baelabaki, (ta١, bayrut: dar aleilm lilmalayini, ١٩٨٧mi).
١٧. abin eusfur, ealiin bin muman, "almuqarabi", tahqiq 'ahmad aljawari, waeabd allh aljaburi, (ta١, di.n, ١٩٧٢mi).
١٨. abin eusfur, ealiin bin muman, "shrah jumal alzajaji", tahqiq di.fuaz alshieari, (ta١, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ١٩٩٨ma).
١٩. abin eaqila, eabd allh bin eabd alrahman, "almusaeid ealaa tashil alfawayidi", tahqiq du.muhamad birkati, (du.ta, dimashqa: dar alfikri, ١٩٨٠mu).
٢٠. abin malik, muhamad bin eabd allahi, "'alfiat abn malik fi alnahw walsarfa", dabt wataeliq da.eabd allatif alkhatiba, (ta١, alkuayta: maktabat dar aleurubati, ٢٠٠٦mu).
٢١. abin malik, muhamad bin eabd allahi, "shrah altashila", tahqiqu: da.eabd alrahman alsayidu, wada.muhamad almakhtuna, (ta١, aljizatu: hajr liltibaeat walnashr waltawzie, ١٩٩٠ma).
٢٢. abin malik, muhamad bin eabd allahi, "shrah alkafiat alshaafiatu", alshaafiatu", tahqiq eabd almuneim hiridi, (ta١, makata: markaz albahth aleilmii wa'iihya' alturath aleilmi, wadimashqa: dar almamun, ١٤٢٠h).
٢٣. abin malk, muhamad bin eabd allah, "shrah eumdat alhafiz waeidat allaafizi", tahqiq eadnan alduwri, (du.ta), baghdad: matbaeat aleani, ١٩٧٧ma).
٢٤. abin malk, muhamad bin muhamad. "shrah 'alfiat abn malk", tahqiq eabd alhamid muhamad, (du.ta: birut: dar aljili, bi.t).
٢٥. abin manzuri, muhamad bin mukrama, "lisan alearabi", tashih 'amin eabd alwahaabi, wamuhamad aleubaydii, (tu٢, bayrut: dar 'iihya' alturath alearabii, wamuasasat altaarikh alearabii, ١٩٩٧m.

٢٦. abin hisham , eabd allah bin yusif, "'awdah almasalika", wamaeah (edat alsaalik 'iilaa tahqiq 'awdah almasaliki), tahqiq muhamad muhyi aldiyn eabd alhamid, (du.ta, sayda-birut: almaktabat aleasriatu, bi.t).
٢٧. abin hisham, eabd allah bin yusif, "mghni allabib ean kutub al'aearibi", tahqiq da.mazin almubaraki, wamuhamad hamd allah, rajaeah saeid al'afghani, (ta١, birut: dar alfikri, ١٩٩٢ma).
٢٨. abin yaeishu, yaeish bin eulay, "shrah almufasal liabn yaeish", (du.ti, dimashqa: 'iidarat altibaeat almuniriati, da.ta).
٢٩. 'abu alfaraj al'asbhani, ealiin bin alhusayni, "al'aghani", (du.ta, alqahirata: dar alkutub almisriati, ١٩٢٧mu). ٣٠. 'abu hayan, muhamad bin yusif, "artishaf aldarb min lisan alearabi", tahqiq du.rajab muhamad, (ta١, alqahirati: maktabat alkhanji, ١٩٩٨ma).
٣١. 'abu hayan, muhamad bin yusif, "altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashili", tahqiq da.hasan hindawia, (ta١, dimashqa: dar alqalama, ١٩٩٧mi).
٣٢. 'abu zayd al'ansari, saeid bin 'uws, "alnawadir fi allughati", tahqiq du.muhamad 'ahmadu, (ta١, bayrut: dar alshuruq, ١٩٨١mu).
٣٣. 'abu saeid alsukari, alhasan bin alhusayni, "shrah 'ashear alhidhliiyna", tahqiq eabd alsataar fraji, (du.ta, alqahirata: maktabat dar almaerifat wamatbaeat almadani, da.t).
٣٤. al'akhtala, ghiath bin ghuth, "diwan al'akhtala", sharhuh waqadim lahu: mahdi nasir aldiyn, (ta٢, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ١٩٩٤ma).
٣٥. al'akhfasha, saeid bin museadata, "maeani alqrani", tahqiq di.hudaa qrraet, (ta١, alqahirati: matbaeat almadni, nashr maktabat alkhanji, ١٩٩٠m.
٣٦. al'azhari, khalid bin eabd allah, " altasrih bimadmun altawdihi", tahqiq muhamad basil euyun alsuwdu, (ta١, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ٢٠٠٠mu).
٣٧. al'azhari, muhamad bin 'ahmadu. "tahdhib allughati", tahqiqu: majmueat min almuhaqiqina, (du.ta, masira: almuasasat almisriat aleamat liltaalif wal'anba' walnashri, dar alqawmiat alearabiat liltibaeati, ١٩٦٤mu).
٣٨. aliastirabadhi, muhamad bin alhasani, "shrah kafiat abn alhajibi", tashih watadhyil yusuf eumra, (ta٢, bani ghazi: manshurat jamieat banghazi, ١٩٩٦ma).
٣٩. al'asdi, alshamakh bn dararin, "diwan alshamakhi", tahqiq salah aldiyn alhadii, (du.ta, masra: dar almaearifi, da.ta).
٤٠. al'ashmuni, eali bin muhamad, "shrah al'ashmuni ealaa 'alfiat abn malk", bihashiat alsabaan, wamaeah sharh shawahid aleayni, tahqiqa: tah eabd alra'wf saedu, (du.ta, almaktabat altawfiqiati, da.t).
٤١. al'ansari, hasaan bin thabiti, "diwan hasaan bin thabit al'ansari", tahqiq eabd mahna, (ta٢, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ١٩٩٤mu).
٤٢. al'ansari, eabd alrahman bin hasaan, "shaer eabd alrahman bin hasaan" jame da. sami aleani, (baghdad: matbaeat almaearifi, ١٩٧١ma).
٤٣. albukhari, muhamad bin 'iismaeil, "sahih albukharii", (du.ti, alrayad: bit al'afkar alduwliati, ١٩٩٨mi), kitabi: fadayil alsahabati, bab: manaqib eumar bin alkhataab τ, biraqm (٣٤٨٢).

٤٤. albaghdadi, eabd alqadir bin eumri, "khizanat al'adab walb libab lisan alearabi", tahqiq eabd alsalam harun, ta٤, alqahirati: maktabat alkhanji, alqahirati: matbaeat almadani, ١٩٩٧ma).
٤٥. albanaa, 'ahmad bin muhamad, "'iithaf fadla' albashar fi alqira'at al'arbaeat eashar", tahqiq di.shaeban 'iismaeil, (ta١, bayrut: ealim alkutub, ١٩٨٧mi).
٤٦. aljahiz, eamru bin bahri. "albayan waltabyini", (dar wamaktabat alhilali, birut, ١٤٢٣h).
٤٧. aljirjani, ealiin bin muhamadi. "altaerifati", (ta١, dar alkutub aleilmiati, ١٩٨٣mi).
٤٨. aljawhari, 'iismaeil bin hamadi. "alsihah taj allughat wasihah alearabiati", tahqiq 'ahmad eatar, (tu٢, bayrut: dar aleilm lilmalayini, ١٩٧٩mi).
٤٩. alhasan bin eabd allh alsiyrafi. "shrh kitab sibwih", tahqiqu: 'ahmad mahdali, waeali eali, (tu١, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ٢٠٠٨ma).
٥٠. alhamawi, yaqut bin eabd allah, "muejam al'udaba'i", tahqiq 'iihsan eabaas, (ta١, bayrut: dar algharb al'iislamii, ١٩٩٣ma).
٥١. alkhatfaa, jarir bin eatiatin, "diwanuh jirir", (du.ti, birut: dar bayrut liltibaeat walnashri, ١٩٨٦ma).
٥٢. aldani, euthman bin saeid. "altaysir fi alqira'at alsabea", tahqiq 'uwtu tarzili, (ta٢, bayrut: dar alkutaab alearabii, ١٩٨٤mu).
٥٣. aldhahabi, muhamad bin 'ahmadu, "sir 'aelam alnubala'i", tahqiqu: majmueat min almuhaqiqin bi'iishrafi: shueayb al'arnawuwta, (ta٣, bayrut: muasasat alrisalati, ١٩٨٥mu).
٥٤. dhu alrimati, ghaylan bin eaqabata, "diwan dhi alrumat bisharh 'abi nasr albahili", tahqiq eabd alquduws 'abu salihi, (ta١, jidat: muasasat al'iiman, ١٩٨٢ma).
٥٥. alzbidi, eabd allatif alsharji, "aitilaf alnusrat fi aikhtilaf nahaat alkufat walbasrati", tahqiq da.tariq aljanabi, (ta١, bayrut: maktabat alnahdat alearabiati,١٩٨٧mu).
٥٦. alzbidi, muhamad bin alhasan, "tabaqat alnahawiiyn wallughwyiyn", tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, (ti١, alqahirat: muhamad sami 'amin alkhanji, ١٩٥٤ma).
٥٧. alzajaji, eabd alrahman bin 'iishaqa, "'amali alzajaji", tahqiq eabd alsalam harun, (tu٢, birut: dar aljili,١٩٨٧mi).
٥٨. alzamakhshari, mahmud bin eumri, "alkashaf ean haqayiq altanzil waeuyun al'aqawil fi wujuh altaawili", tahqiq khalil mamun, (birut: dar almaerifati, ٢٠٠٩mu).
٥٩. alsarqisti, 'iismaeil bin khalafa, "aleunwan fi alqira'at alsabei", tahqiq du.zihir zahid; da.khalil aleatiat, (tu١, bayrut: ealim alkutub, ١٤٠٥h).
٦٠. alshili, eabd alrahman bin eabd allah; "natayij alfikr fi alnahu", tahqiq eadil eabd almawjudi; waeali mueawad, (du.ta, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ١٩٩٢mu).
٦١. sibuyhi, eamru bin euthman, "alktabi", tahqiq eabd alsalam muhamad harun, (ta٣, alqahirati: maktabat alkhanji, ١٩٨٨ma).
٦٢. alsyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr, "alaqtirah fi 'usul alnahu". tahqiq eabd alhakim eatiat, (ta٢, dimashqa: dar albayruti, ٢٠٠٦mu).

٦٣. alsyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr, "al'alghaz alnahwiati", (ta٢, alqahirata: almaktabat al'azhariat liltarathi, ٢٠٠٣mu).
٦٤. alsyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr, "baghiat alwueat fi tabaqat allughawiiyn walnahati", tahqiq du.muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, (ta١, masr: matbaeat eisaa albabi alhalabi washarkah, ١٩٦٤mu).
٦٥. alsyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr, "hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei", tahqiq 'ahmad shams aldiyn, (ta١, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ١٩٩٨mu).
٦٦. alshaatibi, 'iibrahim bin musaa, "almaqasid alshaafiat fi sharh alkhulasat alkafia (shrh 'alfiat abn malk)", tahqiq da.eiad althabiti, (du.ta, makat almukaramati: maktabat dar altarathi, ١٩٩٦mu).
٦٧. alshlubin, eumar bin muhamad, "altawtiati", tahqiq di.yusuf almutawiea, (du.t, di.n, ١٩٨١mi).
٦٨. alsabaan, muhamad bin eulay, "hashiat alsibaan ealaa al'ashmuni-shrah al'ashmunii-l'alfiat abn malk", wamaeah sharh shawahid aleayni, tahqiqa: tah eabd alra'uf saedu, (du.ta, almaktabat altawfiqiati, di.t).
٦٩. alsafadi, salah aldiyn khalil bin 'aybk. "alwafi balufyati", tahqiq 'ahmad al'arnawuwta; waturki mustafaa, (ta١, bayrut: dar 'iihya' alturath alearabii, ٢٠٠٠mu).
٧٠. aleajaji, eabd allah bin rubata, "diwan aleajaaj biriwayat al'asmaeii", tahqiq eabd alhafiz alsutli, (du.ti, dimashqa: maktabat 'atlas, walmatbaeat altaeawuniatu, ١٩٧١mi).
٧١. aleaskari, alhasan bin eabd allah. "jamharat al'amthiali", tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, waeabd almajid qatamish, (tu٢, birut: dar aljili, di.t).
٧٢. aleakbiri, eabd allh bin alhusayn, " altabyin ean madhahib alnahawiiyn albasariiyn walkufiiyni", tahqiq da.eabd alrahman aleuthaymin, (tu١, bayrut: dar algharb al'iislamii, ١٩٨٦ma).
٧٣. aleakbiri, eabd allh bin alhusayni," allabab fi eilal albina' wal'iierabi", tahqiqu: ghazi tulaymati, wada.eabd al'iilah nibhan, (ta١, min matbueat markaz jumeat almajid lilthaqafat walturath bidabi, dimashqa: dar alfikri, bayrut: dar alfikr almueasiri, ١٩٩٥ma).
٧٤. alfarsi, alhasan bin 'ahmadu. "almasayil aleaskariaat fi alnahw alearabii", tahqiq da.eali almansuri, (ta٢, baghdad: matbaeat jamieat baghdad, ١٩٨٢ma).
٧٥. alfarsi, alhasan bin 'ahmadu, "almasayil alhalabiati", tahqiqu: hasan handawi, ta١, dimashqa: dar alqalama, ١٩٨٧mi).
٧٦. alfarsi, alhusayn bin 'ahmadu, "al'iidah aleuddii", tahqiq da.hasan farhud, (ta٢, dar aleulumi, ١٩٨٨mi).
٧٧. alfara'i, yahyaa bin ziad. "maeani alqurani", tahqiq muhamad eali alnajar, wa'ahmad najati, (tu٣, bayrut: ealim alkutub, ١٩٨٣mi).
٧٨. alfarahidi, alkhalil bin 'ahmadu. "alein", tahqiq da.mahdi almakhzumi, wada.'iibrahim alsaamaraayiy, (ta١, bayrut: manshurat alaelmy lilmatbueati, ١٩٨٨mu).
٧٩. alqafti, eali bin yusif, "'iinbah alruwat ealaa 'anbah alnahati", tahqiq du.muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, (ta١, alqahirata: dar alfikr alearabi, bayrut: muasasat alkutub althaqafiati, ١٩٨٦mu).

٨٠. alkandi, amraw alqays bin hajar, "diwan amri alqaysi", tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, (tu٤, bayrut: dar almaearifi, da.ta).
٨١. abn alwaraqi, eabd allh bin muhamad 'abu alhasani, "ealal alnuhu", tahqiqu: mahmud aldirwishi, (ta١, alriyad: maktabat alrushd ١٤٢٠).
٨٢. almalqi, 'ahmad bin eabd alnuwr, "rasaf almabani fi sharh huruf almaeani", tahqiq da.'ahmad alkharati, (du.ta, dimashqa: matbueat majmae allughat alearabiati, da.t).
٨٣. almubardi, muhamad bin yazid, "alkamil fi allughat wal'adba", tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, (du.ta, alfajaalatu-masira: dar nahdat misr lilnashr waltabei, da.t).
٨٤. almubardi, muhamad bin yazid, "almuqtadabi", tahqiq muhamad eudaymata, (ta٣, alqahirati: lajnat 'iihya' alturath al'iislamii, ١٩٩٤mu).
٨٥. almutanabi, 'ahmad bin alhusayni. "diwan 'abi altayib almutanabi", (du.ti, bayrut: dar bayrut liltibaeat walnashri, ١٩٨٣ma).
٨٦. almakhzumi, eumar bin 'abi rabieata, ":diwan eumar bin 'abi rabieati, qadam lah di.fayiz 'ahmadu, (ta٢, bayrut: dar alkitaab alearabii, ١٩٩٦m.
٨٧. almaradi, hasan bin qasimi, "aljanaa aldaanii fi huruf almaeani", tahqiq da.fkhr aldiyn qabawatan, wada.muhamad fadil, (du.ta, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ١٩٩٢mu).
٨٨. almaradi, hasan bin qasimi, "tawdih almaqasid walmasalik bisharh 'alfiat aibn malk", tahqiq da.eabd alrahman sulayman, (ta٢, alqahirati: maktabat alkuliyaat al'azhariati, ١٩٧٥ma).
٨٩. almaydani, 'ahmad bin muhamad, "majmae al'amthiali", tahqiq muhamad muhyi aldiyn eabd alhamidi, (du.ta, matbaeat alsanat almuhamadiati, da.t).
٩٠. nazir aljaysh, muhamad bin yusif, "tamhid alqawaeid bisharh tashil alfawayidi", tahqiq 'a.di.eali fakhir wakhrun, (ta١, alqahirata: dar alsalam liltibaeat walnashr waltawzie waltarjamati, ١٤٢٨h).
٩١. alnahas, 'ahmad bin muhamad, "'iierab alquran lilnahasi", tahqiq eabd almuneim 'iibrahim, (ti١, bayrut: dar alkutub aleilmiati, ١٤٢١hi).
٩٢. alharawi, eali bin muhamad, "al'azhiat fi eilm alhurufi", tahqiq eabd almuein almalawhi, (du.ta, dimashqa: matbueat majmae allughat alearabiati, ١٩٩٣mu).
٩٣. alimani, eabd albaqi bin eabd almajid, "'iisharat altaeyin fi tarajim alnuhaat wallughawyiyn", tahqiq da.eabd almajid diab, (ti١, alsaeudiatu: sharikat altibaeat alearabiat alsaeudiat, ١٩٨٦ma).

Thanyan: Alrasayil aleilmiati:

٩٤. Albihbhu, 'ahmad eabd allaahi, " zahirat alqubh fi kitab sibuyh", risalat dukturah, qism allughat alearabiati, kuliyat altarbiati, jamieat eadn, ٢٠١١m.
٩٥. Alirmani, eali bin eisaa. "shrah kitab sibwyh", min (bab labik wa'akhawatiha) 'iilaa nihaya (bab altarkhim fi darurat alshaeri), dirasat watahqiq d.almtwlly alddamiry, (risalat dukturah, bikuliat allughat alearabiat bijamieat al'azhar lieam ١٤٠٢hi).
٩٦. Alirmani, eali bin eisaa, "shrah kitab sibwyhi, min (bab alnadbati) 'iilaa nihaya (bab al'afeal fi alqisma)", dirasat watahqiq 'a.di.sif liearifi, (risalat

dukturah, bikuliat allughat alearabiat bijamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati, lieam ١٤١٨hi).

Thalthan: Albuhuth almanshurati:

٩٧.Alsara'i, da.hadaa bint sulayman, "almahkum ealayh bialqubh eind alfara' fi kitabih (maeani alquran)- dirasat nahwiatun", (majalat aleulum alearabiat wal'iinsaniati, jamieat alqasima, almujalad (١٠), aleadad (٢), ٢٠١٦ma).

٩٨. Etiat, da.'usamat muhamadi, "aliastiemal allughawii alqabih fi tarakib alearabiat eind almubardi-dirasat fi kitabih (almuqtadaba)", (kuliyat aladab waleulum al'iinsaniati, jamieat qanat alsuwis).

٩٩. Almusaruati, da. jaza' muhamadi, "aliastiemal allughawii alqubihi-drasat fi aliastilah waliastiemal eind sibuihi", (majalat aleulum al'iinsaniati, aleadad ٢٥, sayf ٢٠١٥mu).